هذا كتاب الجامي

الواقعة على الكافية

الباب الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله
واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه
فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة
المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه
بحبوحة جنانه نظمتها في سلك
التقرير وسمط التحرير للولد العزيز
ضياء الدين يوسف حفظه الله
سبحانه عن موجبات التلهف
والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه

لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
نفعه الله بها وسائر المبتدئين من
اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ
رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله
سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله حتى يصدره به على سننها ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه
بالحمد من غير ان يجعل جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة
والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا
كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد

الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير
بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام
ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر
وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل
جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب
مؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا
منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد
بالجنس يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن
حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة
النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ثم نقل في عرف النحاة

ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا
عنه باستعارة لفظ المنفصل من نحو هو وانت واجروا عليه احكام
اللفظ كالوقوع مسندا اليه ومؤكدا ومعطوفا عليه كما في قوله تعالى
لا يسكن انت وزوجك الجنة فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف
لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير
داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل
لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون

اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق
او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج
منه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال
المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما

المعنى ماخوذ في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق
به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف
يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان
او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف

والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال
الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي
هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه توقف لانه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع فينبغي ان يركب فيه تجوزا كما يركب في مثل من قتل قتيلا
فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزء
على جزء معناه ولا يدرى ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم

الوضع

الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما
نصبه فان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع
او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان
كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا
القدر كاف لصحة الحالية للمفرد وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا
سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة
وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله
علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده
صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد

النوع العقلي بين الاقسام الثلثة يرتفع الى ستة ثلثة منها
تضر واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها
تضر ثنين اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان
الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما اقسام الاربعة
الباقية فهي الى وفي والى وكلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
او الفعل والى واسند اليه مفقود وفي الام والى واحدهما مفقود
فاذ الاسم اما ان لا يكون مسندا فمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فاما
ان يكون مع ذلك مسندا اليه او لا يكون فان لم يكن فهو الحرف
والاسم بل مع تركيب الفعل الذي هو المسمى فاذ هو الاسم
ما دل بالكلية دلالة كائن في نفسه اي في نفس ما يدل عليه
الكلمة فتندرج الضمائر بناء على لفظ الموصول قال الاعلم في الايضاح
شيخ اعضاء الضمير فيراد بالضمير ضمير الغيبة في نفسه يريد به الى معنى

مثل جف مهل ودنى عقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس
بكلمة فانه في حكم هذا لفظ اعلم ان كلام المصنف
في ان في ضربت زيدا قاعا بحمد عن كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين المسند احديهما الى الاخرى فانه
صحيح في ان الكلام هو ضربت واعتقدت خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ان الاسناد والجملة وكلام المصنف
الفيه ينظر الى ذكر فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته وبنى صاحب المفصل قيده به حيث
يصدق الجملة على الجملة الواقعة اخبارا او وصفا بخلاف الجملة
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يخفى ان لا حاجة الى ذكر
الكلام الا في ضمن اسمين او ما مسند والا فمسند اليه او في ضمن اسم
مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب

جامعة السليمانية
الامانة العامة للمكتبة المركزية

ولم يكتف في هذا الشرط لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما
جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع
المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا
يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة
لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع
في كون معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا
ولم يذكر كون فرع كلا مضافا الى حال كونه كلا او كلتا مضافا الى
مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف

بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي
هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي
الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني
كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان
فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة
التثنية ومعناها معنى الجمع فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء فيدخل فيه سنون وارضون
مما لم يكن واحده مذكرا ولا يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع ذو

فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب

بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم

بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد

دخوله موافقة لها او مخالفة لها فذهب البعض

بهذه الكسرة حالة الجر لفظي غير صحيح مطلقا اي في الاحوال الثلث

يعني الاعراب نفسه تقديري في هذا النوع من الاسم المعرب اذ

هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير

الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك

اذا لم يمتنع لحوق الاعراب بلا الحركة الاعرابية ولكن يستثقل ظهورها في لفظه

تثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة

بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي

الرفع والجر لان حالة النصب لا تستثقل الفتحة والكسرة على الياء

دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الآخر

بالحرف في نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا

يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر فان

مسلمي فان اصله مسلموي سقطت النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق

منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق

علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا

بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها

الياء المدغمة فيها وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل

جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فان حروف الاعراب سقطت من اللفظ

بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب اللفظي

فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل وهو ما ذكر في تفصيل المعرب

المنصرف وغير المنصرف ... غير المنصرف ... المنصرف ...

مبحث العدل

تحقيقا معنا حروفا كانت او كلمات عن حقوق يسأل عليه دليل غير منه العدد وكذلك

ومثلث والدليل على اصلها الياء او معناها تكرار العدد دون لفظها والاصل

انه اذا كان المعنى مكررا يكرر اللفظ الصيغ مكررا كما في جاءوا القوم ثلثة ثلثة فعلم

ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في آحاد وموحد

وثناء ومثنى الى رباع ورباع بلا خلاف وفي اوزانها اعتبار ومعشر

خلاف والصواب مجيئها والسبب في صرف ثلث ومثلث وافرادها

العدد والوصف الا الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت

في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وصفا او اخر جمع اخر مؤنث آخر

ثم التفضيل الاصفاء الاصل ثم نقل الى عدد فيه ام التفضيل

ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث كان كذلك بواحد منها علم انه معدود

محامد فما قال بعضهم انه معدول عن الآخر

بعض قاعدة فيمكن ان يقال انه قد ظهر مما تقدم ان العدد عن سائر العلل الآتي كل

ما عداه فحينئذ حصل للمتتبع هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فيه لا حاجة في تصحيح

هذه التعريفة الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم ما وجدوا ثلث ثلثة

ومثلث واخر وجمع وعمر عن مصدر ولم نجد وافيا بسبكا ما عدا غير الوصفية

والعلمية اصابوا في سبك آخر وما يصح للاعتبار المعدولية غير وغيره

لا انهم يشترطون للعدد في جميع هذه الامثلة فجعلوه غير العدد والعدد

وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدد على وزن احد هذه الاوزان من وجود

وثانيها اعتبار اواخره عند ذكر الاصل اذ لا يتحقق الوزن بدون اعتبار ذلك

الاخر في بعض ذكر الاصل بعد دليل غير منع العروض او وجود الاصل

والمعدول عنه فوجه تحقق بلكثة في بعضها الدليل غير منع المصرف

فغير ضرب الاول يتحقق العدد باخراج عند ذكر الاصل وانتفاء العدد الى التحقيق

والتقدير كأنهم اعتبار كون ذكر الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار

اخر في العدد واخر ذكر الاصل يتحقق العدد فليس لاجل منع العروض فهو ثالث

تحقيقا

في بعض نسخ الشرح وجود دليل غير منع الصرف

في بعض نسخ الشرح الصرفة بعضي دون بعضي

لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان
الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان
الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها

الوصف

وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت
هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية
كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع وحال المعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف بشرط ان يكون
الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون

وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء ارتفع على
الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور
من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود
وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهمل استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى للحية على زعم الوصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل
للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر وهو طائر يقرب لونه الى السواد

التانيث

الاصل في الاسم المعرف التذكير حتى يدل بالتاء او بالالف
فانه لشدة افتقارها الى العلم لزم عليها العلم اعني التانيث
لازمة الاعلام محفوظة عن التصرف بعد الاسمية ولا تزول العلمية وضع تاويل
حرفه وضعت العلمية عليه لا تنفك عن العلامة والتانيث المعنوي كذلك كان
التغير بالتاء في اشتراط العلمية فيه الان بينهما فرقا فانما
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف في المعنوي شرط لجواز فلذلك وجب
آخرا اشار اليه بقوله وشرط تاثير وايضا شرط وجود التانيث المعنوي
في الفعل اقول الاسم ثلثة فيجيء
منع الصرف واصله ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حرف او الحكم على ثلثة
مثل زينب او تحكي الاسم فروعها الثلثة مثل شعراء الجمع مثل وجود
وانما اشترط في وجوب تاثير المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل
الاول الثلثة عن الخفة الا ترى انها انما تثقل اذا
مقتضيا
وزن الثلثة وذا الا ترى ان قد كتب له
لانه لا يلزم كما ذكر
فتفهم

فيتاخر تاثيره وثقل الاولين ط وكذا البحر لان الجمع ثقيل
على العرب فجعلوه ظرفا نظرا الى انتفاء شرط تخلف تاثيره
لتانيث المعنوي عن احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا
الى وجود السببين فيه وزينب وسقر على الطبق من طبقات النار
وماه ودور على البلدين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تخلف تاثيره وهو تجرده عن الامور الثلثة واما سقر
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تخلف تاثيره وهو تجرده عن الاوسط
واما ماه ودور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تخلف تاثيره وهو
البحر فانما يجيء به اما بالمونث المعنوي مذكر فشرط في سببية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الى والف التانيث قائم مقامها فتقدم وهو
مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنس اذا يجيء به بريا منصرف لان
التانيث الاصلي لا يعتبر لتذكر منه ما يقوم مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعمر وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه

الخ اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه ما زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف

الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل ... انه اذا صغر قدم ظهر التاء

المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر

يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع

صرفه للعلمية والتانيث الحكمي **المعرفة** اي التعريف لان سبب منع الصرف

هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع صرفها ان تكون

علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة

الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة

بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام

المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا

يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية

شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر

من فرعية العلمية له **العجمة** وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها

في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة

العجمية بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب

من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس

سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية

وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف

فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي به واحد بمثل لجام لا يمتنع

صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط

او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح

منصرف وهذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء

الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز

اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة يظهر في بعض

التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان

قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر هنا

قلنا اعتبارها فيما سبق انما لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الوسط

احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر

وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما

فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع

بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح

ولهذا قدم انصراف مع انه يتفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم

ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة

من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط

لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لانه سبب قرنه وهو ويولده ما يقال من

ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل

اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح

الجمع وهو سبب قائم مقام سببين

شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة

التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان

فعالل فعاليل

الجمع

او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا

سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فالاول

تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان

يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة

على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيرات

فتؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها

تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو

فوارة جمع فارة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع

هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية و

طواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتؤثر ولا

حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل

وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او

فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين

في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري

وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة

في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار

جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت

الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة

بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت

التركيب

وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد مثل النجم

وبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع

الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه

فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام

المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية

على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هو لدلالتها على قصة غريبة

فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات

فكيف

فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت

كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا

لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين

قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد من انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام

المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل

بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة

جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما

الالف والنون

المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما

من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الف التانيث في منع

دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما

كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالف التانيث والراجح

هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم

المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات

عرض وفرس أو لبيان ذلك نحو ضارب ومضروب فالأول ليس اسما والثاني

صفة في الأصل بل المذكور ههنا ما يعمهما لا الاسم الذي من الاسم

والصفة فهي شرط الألف والنون في منعهما من الصرف في أفراد

الضمير باعتبار أنهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف

لعلية تحقق العلمية زيادتهما أو تمتنع التاء فتحقق شبههما بألف

التأنيث كما يأتي أو كان ذلك صفة فانتفاء فعلانة يعني أنه كان الألف

والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث

عليه لتحقق مشابهتهما لألف التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان

مع أنه صفة لأن مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لأنه يتحقق كان مؤنثه

فعلى لا يكون فعلانة فيتحقق مشابهتهما لألف التأنيث على حالها ومن ثم

أي ومن أجل اختلاف الشرطين اختلف في رحمن في أنه منصرف أو غير منصرف

فإنه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لأنه صفة خاصة له تعالى لا يطلق على غيره

تعالى لا مذكرا ولا مؤنثا فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف

وعلى المذهب من شرطه وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فإنه بالاتفاق

غير منصرف لوجود الشرطين على المذهبين فإن مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون

ندمان فإنه منصرف بالاتفاق لانتفاء الشرطين على المذهبين لأن مؤنثه ندمانة

لا ندمى هذا إذا كان ندمان بمعنى النديم وأما إذا كان بمعنى الندمان فهو غير منصرف

بالاتفاق لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة

وزن الفعل

وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع

الصرف بل شرطه فيها أحد الأمرين إما أن يختص في اللغة العربية

بالفعل بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا عن الفعل كشمر

على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فإنه نقل من هذه الصيغة

وجعل علما للفرس وكذلك بقم وأو غيره نحو ضرب وخضم لرجل فهذه

الأفعال تختص بالأفعال وأما بقم اسم البقم معروف وهو العندم وشلم

علم موضع بالشام فهي من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا نقض

به لاختصاص صيغة ضرب بالفعل إذا جعل علما

وليس حقيقة في انه بعد اللام او الاضافة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف عبارة عما كانت فيه العلتان فضعفت بعده
المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم وهو اللام او الاضافة فقويت جانب الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخل الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام
والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف انما هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت فيه المشابهة بدخل
لم يوثر الا في سقوط التنوين دون ما هو تابع له الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى التفصيل ان بقيتا العلتان مع
اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرف
وبيانه ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية سببا او شرطا زالتا
زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن
سببا ولا شرطا كما في احمر بقيت العلتان بحالهما وهو الوصف ووزن الفعل فهو غير منصرف

المرفوعات

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه
الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه بالالف والتاء مطرد في صفة
المذكر الذي لا يعقل كالصافنات في جمع الصافن صفة الخيل
وجمالات سبحلات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد
ما اشتمل اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
ولما كان الاسم موصوفا بالرفع اعني اذ معنى رفع
المحلي اسمه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا
او تقديرا فكيف يخصص الرفع بما عدا الرفع المحلي

فإنه مفهوم من قوله ما ضرب زيدا الا عمرو ضربه زيدا في يوم

جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر في غير ذلك اليوم من قوله ما ضرب زيدا الا عمرو

لأن الحصر انما يتحقق الا فيما هو داخل تحت الاول

مضروبية زيد في يوم ويوم جواز ان يكون زيد ضاربا بشخص آخر في ذلك اليوم

ليجوز ان يكون مضروبا بشخص آخر

بالآخر فانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط تأخير المفعول

هو الحصر ضاربية زيد في يوم

تقديم والتأخير لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب

زيد فالقائل ان مفهوم الحصر ضاربية زيد في يوم لا الحصر انما هو في ما يلي

الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يلتزم

بعضهم لانه من قبيل قصر الجهة فيؤخر عنها واذا قلنا ان الفاعل

صفة كذا الاضافي وانا يتم معنى ما ضرب الا عمرو زيدا فيفيد

انحصار صفة فاعلية احدهما في الآخر وهو ايجاب الحصر وانما وجب تقديم

عليه في صورة وقوع المفعول بعد الا لانه لو تأخر الفاعل

انقلب الحصر فلو اذا انتفى ضربه زيدا بالفعل لم يحصل ضرب زيد غلامه

او وقع الفعل بعد الا امتنع تقديم الفاعل في صورة التقديم والتأخير

الا الحال الدال عليها لانا لو فرضنا الا لم يبق الا ما يطلق عليه ما وضع بازاء

في ابنه وبينه عليه فلا يرد انه ذكر الاعراب يستغني عن الترتيب

شاهد له وهو ما لفظ فوجب ان يكون مفعولا او معنويا فوا كثير

موسى او كالفاعل في تعلقه بالفعل بازاء كضرب زيد او مستغنا

كزيد ضرب غلامه بشرط ان لا يكون المفعول حاصرا عن الفعل

غير زيد اضرب او وقع مفعولا فوجب بعد الا بشرط ان لا يتقدم

بينهما فصوت التقديم والتأخير فلو ضرب زيد الا عمرا او بعد

فانقلب الحصر المطلوب وجب تقديم الفاعل على المفعول

في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما

فلتعين كل واحد منهما للفاعلية بخصوصه فلا يحتاج الى التقديم

الا لانفصال الا لفظا في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن يشترط

توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير فلو انتقلب الحصر المطلوب

المرفوعات

التنازع

وإذا تنازع الفعلان

متصلا بالفعل الذي لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى

واما الثاني فمنفصل الواقع بعدهما اخر خاضت وكرمت الا انا فيه

تنازعا اكرم لانه لا يمكن قطعه بما يوجب قطع عنهم وهو اضمار

انا في الفعل الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين

لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه

لفاد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل واعمله اثباته

له واما الحمد لله فانت تنازعا اضمارا يكون طريق قطعه

اضمار الفعل عليه اقتصر بالاسم الله واما انت زيد الواقع

في الثاني منفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع باقي فروعه

منه البقاء فيهما واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه

لان طريق القطع عنهم الاضمار وهو ممتنع هاهنا فقد يكون

استنازع الفعلين في الفاعلية باية يقتضي كل منهما الا يكون الاسم الله

فاعلا فيكونا متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمت زيدا

وقد يختلفان

المرفوعات

وقد يختلفان بان يقتضي كل من الفعلين ان يكون الاسم الله

مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا

وقد يتنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما

ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم الله ومفعولية اسم آخر فيكونان متفقين

في ذلك الاقتضاء مثل ضربني واهان زيدا وليس هذا قسما ثالثا من

التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد

الفعلين فاعلية اسم الله والآخر مفعوليته ذلك الاسم الله بعينه لا

شركة في اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث

المقابل للاولين فقولي مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة

يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية

حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا

كان الاسم الله امتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث

لانه اذا فهم فعل مثال الاول وفعل مثال الثاني حصل

فصل في اقسام الفاعل الثلاثة وذكر ما يتعلق بكل وجه كتقدم احد ضربت وضربت

زيد واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت

زيدا وعمرا ذلك لان الاسم المفرد فاعلا وفي كان النحاة البصريون

اعمال الفعل الناقص مع جواز اعمال الاول وعدمه الكوفيون

الاول في اعمال الفعل الاول مع جواز اعمال الثاني بسببه والا

عند الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين

وبدأ به لانا مذهب الاكثر ولانه استحق الاضمار لعمله في الفعل الاول

اذا اقتضى الفاعل الجواز الاضمار قبل الذكر في الرتبة بشرط التفسير

ولزوم التفسير بالذكر ولامتناع الحذف وعدم الفائدة لو

بعد الفعلين اعني موافقة افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا

وثانيهما لانه مرجع الضمير والتفسير حتى يكون موافقا للمرجع في هذه الامور

الا اذا استثنى شيء فحينئذ خلافا لك فانه لا يضمر الفاعل الا بعد ذكره في نحو ما قام الا زيد

الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في ضربني واكرمت زيدا عندنا وعند البصريين

وضربني واكرمت الزيدان عندك وجاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء

الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عنده

اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم عنه تقديم اعمال ما حقه الاضمار قبل الذكر كما هو

مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي يجب عنده اعمال

الفعل الاول فان اتفق اقتضاء الفعل الضمير والا اتفق المفعول ضربني

او الفوقية تقول ضربني واكرمت الزيدان ولا يمتنع محذور وقبل وعمر

تشريك الفعلين او اضماره بعد الظن كما في صورة تاخر الناصب تقول

ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وراى اني عمرو منطلقا

عنه وحذف المفعول في هذه المسائل لتوذكر وعدم الاضمار قبل الذكر في

الفضلة لو ظهر ان استغنى عنه والا لم يستغن عنه اظهر المفعول نحو

حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لا يجوز حذف احد المفعولين حسبت

ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة فان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني
زيد اذا جعلت زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا اضماره قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على
المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان يكون مفعول
الفعل الثاني مغايرا للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا

ولا يخفى

ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول
الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان
الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف
رحمه الله عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه
كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة

والجزء بعض الشيء وسنبين في جملة المرفوعات أو منبهة

المرفوع المبتدء والخبر جميعا في فصل واحد لتلازم الواقع بينهما ثبوتا والتفاف

على جاريهما الأصلي فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدء هو

الاسم لفظا أو تقديرا وآخره أن تصوموا خير لكم إلخ

وإنما قيد بالعدد ليشمل المتقطع لعدم تجدد اعتداد العامل المعنوي

عند العامل المتقطع إذ لم يوجد في عامل اللفظ وقد

بخلاف الاسم الذي في عامل اللفظ كما إذا وكان زيد

باللفظ ما يخلفه وينوب منابه فاعلم ليندرج نحو مثل

بحسب ذي علم مساعا إلخ وقد يغلب الخبر وفاقا

فصل المبتدء الذي ليس خبرا عن شيء قبله ولا خبر له ولا يكونان إلا مسندين أو لمضاف

إذ توقف فاعلية الفعل عليها في الجملة فعلا كان نحو إن يكن تعقل يلاضاك كذلك

لا يكن تعقل يلاضاك بجذف أو شبهه فإنها ليست بهذه الصفة

نحو ضرب زيد بإقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ضرب شديد ضرب أمام السبب

الأمير خارجة ضرب شديد ضرب مضاف للنوع باعتبار الصيغة وفائدة وصف

الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد

مقتضى أن لا فائدة لإقامة المفعول به مع وجود الفاعل

بالفعل على إقامة المفعول فيها فتعين زيد وإن لم يكن إلا هو

في الكلام المفعول به فجيء به مع سواه المفعول به سواء توقف

معنى الفاعل والمفعول إذا ورد بابه على المفعول أو لا

تنبيه على الأول وإلى بأن يقوم مقام الفاعل المفعول به لأنه في

معنى الفاعلية بالنسبة إلى الفعل لأنه إذا قدر فاعل ضرب زيد

أعطى الدرهم زيدا وذلك عند الأمن من اللبس وإلا عدل عنه فيجب إقامة

المفعول الأول مقام الفاعل فتقول أعطي زيد درهما ومنها المبتدأ

والخبر

ان عمر فانا ان قيل لا براح لي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس

لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر وهو لا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند

والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية

بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات

شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم

المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة

الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات

واياك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل

على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة

المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام

بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة

المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول

وله وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل

لا اياه قيامه به بحيث اسناده اليه

بدا اياه فلا يرد عليه مثل مات

حرث شرافة وانما زيد لفظ الاسم

الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام

فيه المصادر كلها مذكور صفة

اسم ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا

ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو

وانما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج

ان عمر فانا ان قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس

لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر وهو لا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند

والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية

بقرينة ذكر التوابع فيما بعده فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات

شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

اعلم ان بين المثنى والجمع التباس في حالة النصب لان النون الذي كان

فارقا بينهما لكونه مكسورا في المثنى ومفتوحا في الجمع قد يسقط واما في

حالة الرفع فلا التباس لان ما قبل الواو في المثنى يكون مفتوحا

وفي الجمع يكون مضموما وكذا لا التباس في حالة الجر لان ما قبل الياء

يكون مفتوحا في المثنى ومكسورا في الجمع

المفعول المطلق سمي

المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام

بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة

المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول

به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل

فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث اسناده اليه

لا ان يكون موترا فيه وموجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات

موتا وجسم جسما وشرف شرافة وانما زيد لفظ الاسم

لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام

اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة

للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا

كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو

فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج

للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من
سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل
فمصدريته باعتبار الموصوف او بالمضاف اليه لان اسم
التفضيل له حكم ما يضاف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا
سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف
بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا
وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل مراده الى ما
طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا و
عجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال
العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا و
عجبته عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء

وبعضهم

وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له
وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا
واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه
الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع
ما اي موضع ما وقع اي المفعول المطلق مثبتا اي اريد اثباته لا نفيه فانه
لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا
يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال اسم لانه لو دخل على فعل
نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري
الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه

المفعول به

فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا

قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير

المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في

العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب

اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن

تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر

ان تكفر لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة

مقالية او حالية جوازا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل

للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف

الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر

ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم

او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك

المواضع الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن مثله محدود

الاعداد المذكورة وذلك مذهب المبرد والسيرافي

الاعداد المذكورة وفيه الخلاف المذكور وذكر مذهب المبرد والسيرافي

اجاز الفتحة مكان النصب على ان يكون في الكلام يا تيم بالضم ثم عدي

ففتح اتباعا لنصب اثنا كما في يا زيدين كرم وتعيين

النصب في اثنتي اذا تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الا يأتوا بصاحات

على البناء اذا لم يجيء فعل وبعضهم بالنصب ليتناسق على ان يجعل

فيلقيكم في سوءة ان ركبوه منقلبين مهابة اياهم والمبادي

العضب الباتر المقطع يوزن فيعل وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي ثم

سكونها مثل يا غلامي بكسر الميم واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان

قبلها كسرة الضاربي في يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما

وبناء الوجهان بقصد نادى غلاما بالبناء لانه المفرد العلم وحذف التنوين

لانا المقصد غير فيقصد الدفاع عن النداء بشرط ليتخلص منه

وتوجه الى المقصد عن العلم فخفف بالغاء على وجهين حذف الياء

والمجهد الثاني في موضع اضافتص هذا الكلام بذلك الجواز وليس هذا في خاصة وانما

مثل النجم والصعق وان كانت الام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف

واما الناس وابنة كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة ولذلك اصلها الاناس

لكن ليست لازمة لانه يقال ناس بحذف همزة اللام قليل فجوز ان يقال يا النجم

ويا الصعق وبالعكس ولعدم جريان هذه القاعدة في

بانه تجيء قبل الف الكلمة عن لا لام لها ليست عوضا عن محذوف

فاما كانت اللام للكلمة حكم عليه بالشذوذ وفي انفعلا تاء في لهم

فيما الفعلا ما الفعلا في الانتفاء الا مرين فلهذا حكم بانه شذ شذوذا

ولكنه وجد ذلك في يا تيم تيم عدي لا تركيب مكرر فيه المصادر الموزن المؤ

صورة وفي الثنا اسم فرد زيد اضافة الاول القم والتعب في الثنا

النصب في احد العضم الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الحق

والنصب على انه مضاف الى العدد المذكور حقيقة وتيم الثاني تاكيد

لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وفي ذلك مذهب سيبويه او المضاف

قاعدة اعلم ان الاصل والقياس الغالب

في اوزان مصادر الافعال الثلثة ان فعل متى كان مفتوح

العين كان مصدره على وزن فعل ان كان الفعل متعديا وعلى وزن

فعول ان كان الفعل لازما مثاله من الباب الاول نصر نصرا

قعد قعودا ومن الباب الثاني ضرب ضربا جلس جلوسا ومن الباب

الثالث قطع قطعا خضع خضوعا ومتى كان فعل مكسور

العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل ايضا

ان كان الفعل متعديا وعلى وزن فعل بفتحتين ان كان الفعل لازما

مثاله فهم فهما طرب طربا ومتى كان فعل مضموم العين

كان مصدره على وزن فعالة بالفتح وفعولة بالضم

او فعل بكسر الفاء وفتح العين وفعالة هي الاغلب مثاله

ظرف ظرافة كرم كرامة سهل سهولة عظم عظما هذا

هو القياس في الكل واما المصادر السماعية فلا طريق

لضبطها الا السماع والحفظ والسماع مقدم على القياس

فلا يصار الى القياس الا عند السماع مختار صحاح

شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص

وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق

مع انه اسم الجنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء

من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون

اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصطاد والمعنى ان

النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخفى ايضا وقد

يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف التنبيه ويا

حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة

الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت

نونها في لام لا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث

تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها اي مفعول

اي قدر عامله اي الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد وا

اضافتها الى التفسير بيانية اي اخر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل

صفة له والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت

في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان

الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقا امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان

قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الآية داخلة تحت هذه القاعدة

مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضل النحاة

الا ان يحملوا الاخراج في القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير

المختار فاشار المصنف الى ما يحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني

فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد وتكون الالف واللام

في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط

فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببية الجزاء

ومثل هذا الفعل لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على

ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية

مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني

فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا كل واحد جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء

عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وخبر الجملة

لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع

والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي داخلة

تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب بطل لاتفاق القراء

على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير

وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء

عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية

بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون

مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المفعول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول

عطف على حذر او ذكر المحذر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في

المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع

وقعدته قعود جبن ورد قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله

في حقيقته الا ترى الى صحة تأويل الحال بالظرف في قوله جاءني زيد راكبا من حيث

ان معنى جاءني زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط

نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك

جئتك للسمن ولاكرامك الزائد عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في

المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام

لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها

من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى لرأيته خاشعا متصدعا

من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم وقوله عليه السلام ان امرأة

دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ

ابقائها في النية والاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية

الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها

ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له

فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله

وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي

للفعل المعلل في الوجود بان اتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان

الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما

بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض

زمان المفعول له عن الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان

المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد

عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لو عدي بذلك امس وانما اشترط بهذه

الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر

بخلاف ما اذا اختل شيء منها

المفعول معه

اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون

الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه

مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله

والضمير في معه راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد

لكنه مقام [illegible] ومع [illegible] فلان [illegible] فاعله

وذهب بعضهم [illegible] اسم الاشارة [illegible]

المشار اليه [illegible] فلا تقيد [illegible] بحالة [illegible] ولانه [illegible] في معرض [illegible] اسم الاشارة [illegible]

[illegible] فيه [illegible] الطيب [illegible] وتكون الحال [illegible]

ان يقع حالا [illegible] محتملة للصدق والكذب [illegible]

الخبرية في الحال [illegible] الحكم [illegible] الجملة الثانية [illegible] ان يحكم بها [illegible]

ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها [illegible] فاذا وقعت الجملة

حالا لا بد لها من رابطة تربطها بصاحبها وهي الضمير والواو [illegible] والجملة الخبرية اما اسمية وفعلية

والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا

فنقول [illegible] الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا نحو [illegible] الاستقلال

[illegible] الربط [illegible] في غاية القوة [illegible] وجاء زيد

وهو راكب بالواو وحدها [illegible] الربط [illegible] الامر [illegible] كنت

نبيا وآدم بين الماء والطين [illegible] بالواو وحدها [illegible] بالضمير [illegible] الى الاستقلال

واعلم الموكدة فلا يجوز الواو ونحو [illegible] لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل

بين الموكِّد والموكَّد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير

لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يتم الربط في اول الامر [illegible]

بعد الواو [illegible] ما عطف [illegible] المثبت [illegible] الجملة الفعلية [illegible] الفعل [illegible]

مثبتا ملتبسة بالضمير وحده [illegible] لفظا [illegible] لامتناع [illegible] الواو نحو

جاء زيد يسرع وما [illegible] الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت

[illegible] الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او بالواو وحدها

وحده [illegible] ضعف [illegible] الاكتفاء بالضمير [illegible] قوة استقلالها [illegible] كالاسمية فالمضارع المنفي نحو

جاء زيد وما يتكلم غلامه او جاء زيد ما يتكلم غلامه او جاء زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت

نحو جاء زيد وقد خرج غلامه وجاء زيد قد خرج غلامه وجاء زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي

نحو جاء زيد وما خرج غلامه او جاء زيد ما خرج غلامه او جاء زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي

المثبت لا المنفي من قد ظاهرة او مقدرة لتقربه زمان الماضي الى الحال [illegible] المثبت [illegible]

بها على قرب زمانه [illegible] الفعل [illegible] الحال [illegible] عليه [illegible] المبادرة

نحو الحذ الوجه بالنصب الكاتبه

من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه

اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت

ظاهرة في اللفظ نحو جاء زيد قد ركب غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت

صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه

يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف

محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي

بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك

للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب

فقوله مهديا اما صفة الراشد او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا

بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل

في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال المؤكدة مطلقا اي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف

المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب

في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت

بهذا

بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا

قال صاحب المفتاح احقر التقديرات عندي ان يقدر يحبك عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها

ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك

للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال

صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هنا من قيد آخر وهو

ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلح للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه

واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط

التمييز

ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز

به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس مما يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد

معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان خبرا

للغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية

فان قوله جارية يرفع الابهام من قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد

الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم

كلي بشرط استعماله في جزئياته ولكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته

طاب زيد والدا كان ابوه زيدا والمعنى ان يكون والد زيد بخلاف الاسم نحو ابو طيفة وجوبا

الواو بمعنى مع والمطابقة مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع

مطابقتها اياه ومطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على

خبر كان اى كانت له ومطابقة اياه واريد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث بكونها حاملة لضميره واحتملت الصفة المذكورة

الحال المضمرة لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه

فارس او حال الكونه فارسا لكن زيادة من فيها على قوله درة من فارس

وقولهم عن قائل بتاييد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال والاصل المقصد

مدحه بالفروسية للحال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات

ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما ما بالاتفاق فلا يقال عشرون درهما

ولا يتبادر له لانه عامل آخر اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل شابهة ضعيفة كما ذكرنا

فلا يقوى لان يعمل فيما قبله والاصح ارجح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما يتوقف عليه

من الفعل الصريح او الغير الصريح للكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل

طاب زيد ابا ان ينتصب ما انتصب عن تمام الكلام او نقصانه ومحتملا ومتعلقه وفيما تعين متعلقه

فالقصد من وضعه التمييز وتثنيته وجمعه سواء وافق ما انتصب عنه نحو طاب زيد

اباه او زيد ابوين وازيدون اباء او لفظ يوافق قولك طاب زيد ابا اذا اردت به

فقط او طاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت ابا بعد اب

فعلى تقدير كونه جاز لما انتصب عنه سوا وافقه او خالفه ومحتملا ومتعلقه وتقدير كونه متعلقه خاصة

واذا قصد جهته او ردد جهة فالصيغة المفرد لا تصلح ان يطلق عليها الا مثنى وجمع

اذا كان التمييز حينئذ على القياس واكيد فاذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الوصف او يجمع

او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفرد الصيغة اصلا على القياس واكيد فاذا اريد تثنيته وجمعه نحو طاب زيد

على ازيدان على ازيدون على الا ان يقصد بالتمييز اذ ذاك الجنس الانواع فيثنى او يجمع باعتبار انواعه

فانه لابد حينئذ من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علما وطاب زيدون علوما اذا اريد بالزيدان متعلق الطيب

واريد بالزيدون انواع من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك وان كان التمييز صفة مشبهة

مثل قولك فارسا او صائغا وجب بها نحو كرم زيد رجلا فان معناه كاملة الرجولية فانث الصفة

لان الحال منتصب عن الملفوظة لا الصفة ليستدعي موصوفا والمذكور هو المعنى وقد اكيد الضمير العائد الى الصفة

طاب

مكتوب على جناح الجراد نحن جند من الاحياء سلطنا الله على العبد عند اظهار الفسق والفساد ثم ياايها الصغار

هي نسبة اسم الفاعل الى مفعوله وحرف الجر منها نسبة افعل التفضيل

لا فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تنوينا ولا تخصيصا

كونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض الحروف

ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى مما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف

اللفظ اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما

مثل ذو في ذو بيت الله بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد

واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واشباعه في المضاف كالقائم الغلام اصله

القائم غلام حذف الضمير من غلام واستتر في القائم فاضيف القائم اليه للتخفيف في

لفظ اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله

قائم غلام فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واشباعه

في الصفة وفي غيرها وجوبا والافادة اضافة اللفظية التخفيف وانتقاء

كل واحد من التخفيف والتخصيص جاز تركيب مرة بدخول حرف الجر عليه باضافة اللفظية

الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فتقول انهالم ثقد تقريبا جاز هذا التركيب

واما تركيب مرة بزيد حرف الجر عليه فلو افادت تخفيفا لم يجز الا لو لزوم كون

المعرفة صفة للنكرة وجاز ان لم تكن المعرفة اذ لا صفة للمعرفة والمراد ان

اليه بثم وهو محوج الى مؤنة وفي افادة الاضافة اللفظية التخفيف

وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني

ولا يلزم من ذلك ان لا يكون واحد من تلك الامور دخل في ذلك الالتزام لا يجوز

الا يكون باعتبار بعضها فلا يفيد انه لا دخل في ذلك الالتزام لانتفاء التخصيص

ومنشأ انها لم تفد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب زيد الخ

التخفيف بحذف النون فيهما وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لاثبات النون

ضارب انما سقط للاضافة واللام للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التعريف

ولانتفاء التخصيص لا يكفي في وجوب التخفيف فقط وعليه ذا كالاب

تقديم يدنا الوفي لكنه اخر لكثرة حروفه ولو قدمه ضلا للقراء فانه يجوز تركيب الضارب

زيد لعدم دخول لام التعريف انما يجوز بعد الاضافة فحصل التخفيف

بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرفت باللام واجاب عنه المصنف في شرحه

الضاربه والضاربه وغيرهما يعني قال المصنف في قوله ثبت فالعبرة

والتنبيه على انه اي الضارب في ضاربك مضاف دون ما ثبت فانه انه

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين انما حذف لاتصال الضمير

لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل الضاربك عليه على ضاربك

فاعل المفعول والمفعول المتعلق به انه جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسم الفاعل

والمفعول المجردة عن اللام بمفعولهما وكانت مضمرات متصلات التزموا

الاضافة ولم ينظروا الا لحق التخفيف فقالوا ضاربك فانه لم يحصل التخفيف

بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه

بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل

مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا

الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين

في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انهم لو سقطت للاضافة لما ينبغي

الا يتصور ذلك لانه لا يحكى الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال

ضاربك

هو المراد قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى قوله ويرد عليه الا ان الا انه

ضاربك لا يتصور ضاربك زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد في التنوين

ضاربك فعلم انه حذف التنوين لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول

لم لا يجوز ان يكونوا قصدوا ضاربك ضارب اياك للمفعول بالتنوين ثم لما

اضيف حذف التنوين ووصل الضمير المنفصل متصلا فحصل ضاربك وحصل

التخفيف جدا لم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما

اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل باعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة

لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والله اعلم انما

جعلنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربك الرجل

والضاربك حملا على نظيرهما على الاوجه غير مستند بان كلا القولين على جواز الضارب

زيد غير جائز لمعترضه على ما وافقه بعض الشارحين وكيف لا نحتوي كل واحدة منها

اشارة الى مسئلة على حدتها مستنبطة للحكم بامتناع الضارب زيد فيقول قوله

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على

المحلى باللام المضاف صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب

وترد في القاعدة الاولى اه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الصفة الى الموصوف وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف والتخصيص فمسكين
بمسجد الجامع وقائمة وجرد قطيفة واضاف فانا اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة وكسب التعريف بالمضاف اليه
لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف من الوجه الاول فانا الحسن والباقي كالا بعد الوجه ضعيفة لكن جعلته لغيره في النظم يجب الحرم المسكين وفس
عليه اضافة وانا اصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله و
واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع اه قال متاول الى الا انه

زيد كما عرفت واعلم يحكم عليه بالاشتباه بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في قيد فانه قد يتوهم نائبة المصادرة
على المطلوب على النقد بالاول فان جاز كل من التصريح الاضيفين
الى مسئلة فذ ويتضح الرد على الفراء في الكتاب لان بها ولا يضاف موصوف

الى صفته مع بقاء الموصوف المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لانه لكل منهما
التركيب الوصفي والاضافي في آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا
المعنى بعينه لا يضاف صفة الا موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى مسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد فيرد فرق ويرد على القاعدة
الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغر
وصلوة الاولى وبقلة الحمقا فان كلا واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربة صفة الجانب والاولى صفة
الصلوة والحمقا صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب

عنه

قال متاول بعل مسجد الجامع وقد ذكره المصنف في مسجد الجامع وكانه هنا ليعم
الوقت الجامع وكانه مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة
الجامع وكانه هنا ليعم الوقت الجامع وكانه مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة
ناسبها او ما اضيف الى الجامع اضافة العام الى الخاص
وكانه هنا ليعم الوقت الجامع وكانه مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة
الجامع وكانه هنا ليعم الوقت الجامع وكانه مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة
وقلة الكينة وجانب اليمين وصلوة الاولى
قال متاول بعل مسجد الجامع وقد ذكره المصنف في مسجد الجامع وكانه هنا ليعم
الوقت الجامع وكانه مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة
الجامع وكانه هنا ليعم الوقت الجامع وكانه مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة
ناسبها او ما اضيف الى الجامع اضافة العام الى الخاص
وكانه هنا ليعم الوقت الجامع وكانه مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة
الجامع وكانه هنا ليعم الوقت الجامع وكانه مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف الآلة
وقلة الكينة وجانب اليمين وصلوة الاولى

مثل ما في هذه التراكيب متاول في مسجد الجامع متاول في مسجد الوقت الجامع

وذلك على معنيين اما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا
الى الجامع صفة الوقت فحذف الايراد بوجهيه فاضاف الجامع ليس مضافا اليه ولا
صفة للمضاف وانما هو قائم مقام موصوفه الذي هو الوقت وانما يكون كذلك
بتنزيل الصفات الغالبة فيضاف المسجد الى الجامع فيتبعه في الايراد بوجهيه فاضاف الجامع
الى ما ليس صفة للمضاف وعلى هذا التقدير صلوة الاولى وبقلة الحمقا متاول
بصلوة الوقت الاولى وبقلة الوقت الحمقا على الاضمار الذكور ويكون هذا التاويل
لا يتم في جانب الغربة فانه لا يكاد المصنف يوصف الجانب بالغربة لانه وصف
معنوي يعد الذم بقيد ويكون متحدا مع الجانب ولا يصح
بما يوجب ابهامه اللهم الا ان يقال ان هناك مكانا غريبا وكل مكان غريب فانه
ايه الجانب يوجب فالاضافة بيانية والمكانة التي اعتبر الجانب بالنسبة
ايه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الا
موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب
اخلاق فقد صح الوصف على الموصوف وضعفت لم واجيب عنه بانهم متاولون بانهم جردن
قطيفة

الاخلاق جمع خلق وهو البالي رفع الاه

التوابع

وهو جمع تابع بمعنى مفرد ومثنى وجمع مذكر ومؤنث وهو الوصف المشتق الدال على الذات والحدث

الكلي يجمع على فواعل كالكواهل وأما ذو بمعنى صاحب فمن الأسماء الستة المرفوعة بالواو المنصوبة

الآتية وقد تقدم الكلام فلا نطيل هنا بذكره وقد يضاف لوصف كما يأتي

الكلّ

مفرد لفظه ومعناه ويجمع على كلون وكلين وكلات

الثانية منه فتضاف إلى الثانية كما تقدم وتضاف إلى الثالثة فصاعدا بلا شرط

ابن عصفور أو بشرط أن يكون أجنبيا كما مر

واحدة وحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فالعالم إذا لوحظ مع زيد جاء التوابع

الثانية منه وإن لوحظ مع أحد أفراد العالم فالتوابع

واحدة وحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لا مجيء المنسوب إلى زيد فقط فاعلم

منسوب إليه جميع التوابع لا إليه فقط فقوله كل ثان يشمل التوابع كلها فاعلم

وثان واقع بعد مفرد ظننت بكرا وأعطيت وقوله مع جزء واحد يخرج نحو

الأشياء كلها لأن العالم جزء المبتدأ والجار والمجرور كما يأتي لا بداءة أعجبني ضرب زيد عمرا

للاستدراك لكن بهذا الشرط فتقتضي سبق الإيجاب صريحا أو ضمنا في المبتدأ وحينئذ

فتح الفاء في مثناها وإسكان الضم والكسر وضمهما مثل يد فيقال يداهم ويداهما ويداهم

وحمك ومررت بحمك ومثنى ضاربا للهمزة فيقال يداحما وحمكا ويديت حما

وحمك ومررت بحمك ومثنى ذو بالواو فيقال يداحمو وحمكو ورأيت حما

حموا وحمكو ومررت بحمي وحمكو ومثنى عصا بالألف فيقال يداحما وحماكا ورأيت

حما وحماكا ومررت بحما وحماك مطلقا إن حاز جميع مثنى يده الآتي بعد مطلقا

يد مفيد مجازا للإفراد والإضافة لا يجيء هذا الوجه فيه في كل ما في آخره الآتي

والإضافة وجاء من مثنى يد معكوسا إن الإفراد والإضافة فيقال هذا هن

ورأيت هنا ومررت بهن وبذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لغير

الأشراف وضعا أو لما الوصف بأحد الأجناس والنعت بأسم جنس وقد أضيفا إليه كما يأتي

الشرود فكذلك شاع إيراد فذ المضاف لذي الذي ذوه وقيل لا يضاف إلى غير

أسم الجنس كما شمي وكأن المضاف إليه ذكر بعض ما للمضاف فيقع المضاف موقع

أفاد فذ المضاف معنى ذي المضاف إليه ولا يقطع عن

ذو عند الإضافة لأن جعل وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ليس إلا فإذا قطع عنها

أول هنا المعروف ما لم يستبد فيه الوجوه

التوابع

عما عدى المتبوع في القوم فان دلالة التوابع في هذه الاشياء على الخصوص معنى

المتبوع انما هي لخصوص مرادها فقد وجد من هذه المواد كما يقال اعجبني زيد

غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا يجد لها دلالة على معنى في

متبوعاتها بخلاف الصفة فان الرشيء المركب يتبع الصفة والموصوف

يدل على صفة معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدة اي فائدة النعت غالبا

تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الطويل وقد يجيء فيهما لمعنى

من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم

او لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم او لمجرد التاكيد ضمن لفظ واحدة

اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكد بالواحدة ولما كانت غالب مواد الصفة

المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت صريحا ولو لم يكن

الا المشتق ولهذا لم يذكر هذا الرضي للمصدر رده بقوله ولا فصل الا لفرق بين ان يكون

النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه لمعنى غير المشتق لفرق المعنى

الذي قصد الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما ايجابيا كان او سلبيا عينيا او ذهنيا

انه يقتضي مسندا صادرا عاما في الجزء فليس انتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت وحسبت

انه يقتضي مظنونا ومظنونا عنه فليس انتفاعهما من جهة واحدة

ثم ظننت زيدا عالما فان زيدا مظنون فيه لانه يتبع العلم فيه والعلم مظنون

وكذلك الخطاب من حيث انه يقتضي آمرا ومامورا فاعلا ومفعولا فليس انتفاعهما من جهة

مفعولا ثانيا

فائدة اعلم ان اللام المجرورة بعد النفي بالنسبة الى الاضافة تابع اعم من ان

يكون تابعا حقيقة

نحو لفظا ان تقول ما زيد لي صديقا او محلا صديقا ولكن فلانا ولي جاءني هؤلاء الرجال وما زيد

العاقل ولا بل طريفا نعم ان لفظة كل ما لم يضف في موضعها لانه التعريف اعني الجنس

وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التي هي الحد المحدود ذاتا وهو

من جهة واحدة لكنه عاد ضميرا عليه افاد المحدود على كل افراده فيكون مانعا وانه

الخط المحدود فيها لم يذكر فيها فيكون جامعا فيخصها قد جاء وما جاء بل جاء جميع ما

كما منصوص عليه

النعت جاء حيث تمام المتوابع كلها فقول يدل على معنى في متبوعه

اي له بهيئة تركيب مع متبوعه على صحيح معنى في متبوعه مطلقا اي لا لة مطلقة غير مقيدة

بخصوص مادة من المواد احترز به عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد

علمه وانعطوف في قولك اعجبني زيد وعلم ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم

فان الصحيح يدل دائما على ان الذات تابعة الى قبيلة بنى تميم وقد لا يدل على ان ذات

ما صاحب حالا او خصوصا ما فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول

معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله

نعتا ثم مررت برجل اربعة اكارم فى الرجل فان الرجل باعتبار دلالته على ثم هذا ايضا يكون

على كلام الزجاج يصح ان يقع نعتا وفى ثم اربعة عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع

نعتا وثم مررت برجل هذا الرجل فان هذا يدل على ذات معينة والرجل على ذات معينة وصفة

الذات المعينة غير الجمع فما صاحبة الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا المنادى

المواضع الاخر التى لا يدل عليها هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل

الاشارة وبعضهم الى انه علم بالغلبة وثم مررت بزيد بن بزيد بن يعيش اليه فهذا فى هذا المعنى

يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة ودخل المواضع الاخر التى لا يدل فيها هذا المعنى لا يصح

ان يقع صفة ونقول النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية الى اخر حكم النكرة للفائدة الدالة على معنى

الاشارة الى تعميم النفى والى ان الاصل فى الافراد

شيوع كما تقول جاءنى المغرور كذا لتوجيه الجملة الخبرية وانما قيد بالجملة الخبرية لان الانشائية لا

لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما قالوا فى جاء زيد اغرب رجل عرفته فى خفة اغرب من يستخف

لان يوم يغيب ويلزم فيها الضمير الراجع الى الذات المذكورة لا يطابق ما يرجع اليه قام ابوه واذا

لم يكن فيها الضمير الراجع الى الاجنبية بالكلية الا الموصوف فلا يقع ان يقع صفة لم تقم فاذا

برجل عالم ويوصف بحال الموصوف ابدا حال دائمة به يخرج مررت برجل حسن اذا الحسن حال الذات

وصفة وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف فى بعض اعتباراته يختص به بسبب متعلقه

نحو مررت برجل حسن غلامه اذ الحسن حال الغلام حسن فى الغلام حسن فرواية من اعتبر ما فالاولى ان يقال

حال الموصوف بتبعية الموصوف فى عرض ما يوجد منهما فى كلام العرب فى الاعراب وغيره

ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان

صفة يستوى فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو هذا رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى

مفعول كرحيم وجريح وامرأة رحيم وجريح او كان صفة مونثة يجرى على المذكر كعلامة وفاكهة والنكرة

بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير دون

ضميرها فى تركيب اثنتى عشرة البواقى من تلك الاحد والعشرة وهى التثنية الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث كالبعض لتثنيته يعنى ليس الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

الجملة اذا اريد كالمفرد الغير وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بل فضم طابقه وجوبا

كما يطابق الفعل فاعله المذكر في التثنية والجمع كالفاعل مؤنثا يريد تضيفها او تضيفهما مفصولا

يذكر ويؤنث جوازا تقول هند ويريد قاعد غلامها ثم يقعد غلام ويريد جاريتي وقاعد غلاما قاعدان

ثم يقعد غلاما هما ويريد قاعد غلامهم ومؤنث بامرأة قائم ابوها ثم يقوم ابوها

ويريد قائم جاريتي ثم تقوم جاريتي ويريد ما مولى او مولاة داره ثم يمر او تمر داره

او قائم او قائمة الدار جاريتي ثم يقوم او تقوم في الدار جاريتي فان قلت اذا انظر ف

انظر وصبرا الاولى هي الوصف بحال الموصوف في الفعل الخبر البواقي كالفعل لانها فاعله الضمير المستتر

فيه الراجع الى الموصوف والفعل انما يسند الى الضمير في التثنية والجمع المذكر الواقع

والتي في الجمع المؤنث وتؤنث في الواحدة المؤنثة وتذكر قد مرت بريد ضاربي وبريد ضاربين

وبريد ضاربيهم وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضربن

ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثنية بهذا الحكم قلت لان الفعل اذا اسند

في هذا المقام بثنية الى الموصوف بالتثنية وعدمها والى الوصف الذي لا يثنى لا يثنى الا

الفعل وكما لا يجوز ان يقال في الفعل اذا اسند الى الظاهر هما يضربان الزيدان

بخلاف الوصف الذي لا يثنى فانه يحكم عليه بالتثنية في الخبر الا ان لم يكتف فيه بالحكم بحكم التثنية في غير

كما يطابق الفعل فاعله المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر هما ضربا ضربتا ضربوا ضربن

فقد عرفت ان الوصف الذي لا يثنى ولا يجمع في الفعل المسند الى الظاهر هما ضربا ضربتا ضربوا ضربن

فرع لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر فلم يكن فيه ما يعلق به ما يكسر

عما ان الذي لا يثنى فيه فاعلان في اللفظ الا ان يجيء الواو عن الالف الحرفية او يجعل المظهر

بدلا عن الضمير او يجعل الفعل خبرا عقد عليه المبتدأ والمظهر لا يوصفان لان خبر المحكوم به انما طلب

اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة به الى التوضيح وهما عليهما خبر الغايب وعلى

الوصف الموضح الوصف الجامد والاسم وغيرهما اذا كان

مضبوطا بالبين ضابطة عدم التبعية لم يكونا كالفعل بالنسبة الى ما بعده كبيتين حال

عند عدم التبعية ومن ثم اجازوا الوصف الذي في الخبر البواقي كالفعل حسن

قام ويريد قاعد غلامه كاحسن يقعد غلامه وحسن فيه قاعد غلامه لان الفعل موثق

غير ضعيف كاحسن تقعد غلامه وضعف قام يريد قاعد غلامه لانه بمنزلة يقعد وغلامه

والكاف علامة الجمع والجمع في الفعل المسند الى الظاهر هما ضعيف ويجوز من غير حسن وضعف

قعود غلامه وبابا كما قعود جعل الفعل كقاعد قولك اذا كثرت الاسم المشابهة للفعل

فرع لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلامه

غلامه آثر الذي لم يجيء فاعلان في اللفظ الا ان يجيء الواو عن الالف الحرفية او يجعل المظهر

بدلا عن الضمير او يجعل الفعل خبرا عقد عليه المبتدأ والمظهر لا يوصفان لان خبر المحكوم به انما طلب

اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة به الى التوضيح وهما عليهما خبر الغايب وعلى

الوصف الموضح الوصف الجامد والاسم وغيرهما اذا كان

Bibliotheca Alexandrina

هذا الباب يجب اصدر الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بغير

لام الجنس ولا يضاف الى المضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعاذة

من الشيطان الرجيم والتوادر من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه فتفهم وعلم

ان الموصوف عليه لا بد مع صلته مشار وذو اللام مشار مرتين بهذا الذي كرم الكريم ومن ثم

اردوا من اجل الالتزام وصف باب هذا بذي اللام ليرفع الابهام المقتضي بيان الجنس فصف

مررت بهذا الابيض لانه لا يتأتى به جنس المبهم لان الابيض عام لا يتخيل بجنس دون جنس

وصف مررت بهذا العالم لانه يتبادر منه ان الذي اليه اشار بارصاد

يعني المعطوف بالحرف تابع مقدر اضيف نسبة الشيء او نسبته اليه بالنسبة الواقعة

في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالمقصد المفروض من الملفوظ مع متبوعه كما يقول

هو مقف بتلك النسبة هو متبوعه ايضا مقفى بها في صلة زيد وعمرو فيقول بالواو لانه

كالمعطوف في عمرو قد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكان نسبة المجيء

اليه مقدرة كذلك نسبة الاب الذي هو متبوعه اليه مقدرة فقوله مقف بالنسبة احترز

من غير البلد فان التعريف اليه لا نهاية غير مقصودة بالذات فيقول مع متبوعه احترز عن البلد لانه

والمعطوف بالحرف تابع مقدر اضيف نسبة الشيء او نسبته اليه بالنسبة الواقعة

في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالمقصد المفروض من الملفوظ مع متبوعه كما يقول

هو مقف بتلك النسبة هو متبوعه ايضا مقفى بها في صلة زيد وعمرو فيقول بالواو لانه

كالمعطوف في عمرو قد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكان نسبة المجيء

اليه مقدرة كذلك نسبة الاب الذي هو متبوعه اليه مقدرة فقوله مقف بالنسبة احترز

من غير البلد فان التعريف اليه لا نهاية غير مقصودة بالذات فيقول مع متبوعه احترز عن البلد لانه

انه لا يوصف بالمفرد لانه تبين ذلك بقوله والموصوف افعل وصاد ال الموصوف المعرفة بنية

افتقر بالتعريف والمعلوم من الصفة يرفع ابهام في موصوفها لانه المقصد الاصلي فيجب ان يتقدم

الحكم على الصفة في التعريف وصاد بالها لانه لو لم يكن الحكم عليها فلا اقل من ان لا يكون

اول من عليها والمتفق عليه بسيبويه وعليه جرى النحاة ان اعرفها المضمر ثم العلم ثم

ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولة فيتبين ما قاله ومن ثم اردوا من اجل ان الصفة

افعل وصاد لم يوصف ذو اللام الا بمثله لان ذو اللام لا قرابة بينه وبين فاقد اليه فما ثم

ذو اللام لما عرف بتبينها انه ما ذات التعريف كان حاله كحاله اذا جاء الصفة

كان عندهم اوبا المضاف الى مثله المعرف باللام بلا واسطة حتى جاز ان يجيء الصفة

الفرس او بواسطة حتى صار ان يجيء الضرب لان تعريف المضاف مستفاد من تعريف

المضاف اليه فانتفض عنه غبار الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المضاف فانها

اضعف من ذي اللام فلو وقع اضعف نعتا لغير اضعف فهو عمدة في البلد عند صاحب هذا المذهب

وانما التزم وصف كل هذا ان يأتي باسم الاشارة بذي اللام ثم مررت بهذا الرجل

حالة القياس يقتضي جواز وصف بذي اللام والموصول والمضاف لا اعلم حالا الى الوقوف

اسنده الى الفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة

اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء من الفعل منفصل من حيث

الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده بمنفصل له نوع استقلال ولا يجوز ان

يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف

ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء

لفظا وكذا ان كان منصوبا متصلا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة

فيهما الى التاكيد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد وفي نحو زيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل

بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد بمنفصل لانه قد طال

الكلام بوجود الفصل فحسن الاستغناء بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف

نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف فيه هو آباؤنا

ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قيد بقوله فيجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى

فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد ولا يفصل شذوذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد

بمنفصل هو الاولى ويجوز العطف بلا تاكيد ولا فصل على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا

واذا عطف على الضمير المجرور اعيد حرف الجر لان اتصال الضمير المجرور

بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل وان كان كالجزء لكنه جاز انفصاله

والمجرور لا ينفصل عن جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس

للمجرور ضمير منفصل كما للمرفوع حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع

والمنصوب ولم يستعار المرفوع له ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا يكتفى به

الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختيار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لا يجوز

ان يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين

زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وقيد بالاول والثاني كالعدم بمعنى بينه وبين

قولهم بينه وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد

كالحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حالة

الاختيار مذهب البصريين وجوزوا تركها اضطرارا واجاز الكوفيون تركه

في حالة السعة مستدلين بالاشعار فان قلت كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو

جاؤوا كلهم ولا بد منه نحو اعجبني جاؤك ... ما تقدم التاكيد بالمنفصل جاز ...

تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك ولا تأكيد المرفوع نحو جاءك هند نفسها اعادة الى
العطف عليه
ولم يكن الاول لا بعد تأكيد بالمنفصل وفائدة الاتيان اعادة الجار قلت التأكيد يعين
المؤكد والبدل في الاغلب اما الشيوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر
فيما ليس بآت بل جيء به لشيوعه او لا منفصلين عنه لعدم تخلل الفاصل بينهما او بين
شيوعه وافادته او بطريق بشيوعه الا تخصيص فسلبه نائية بخلاف العطف فان
المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا يدل فيه تخصيص مناسبة
بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ويغني في المرفوع المتصل
المرفوع عن خاصة الاتصال ونيابة المعطوف عليه بتأكيد بالمنفصل وقوي مناسبة
المجرور بانضمام الجار اليه كأن المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له
ويمتنع تلك الاحوال العارضة نظرا الى ما قيل بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مختصا
في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة نظرا الى ما قيل اقتدا زاع الاحوال العارضة
لم تمنع نحو كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مختصا في المعطوف اقتدا

وقوله الخفض حكما كالمراد الكوفيين الاجلاد
قوله غير العارض هو النصب فانه لا يجوز العطف عليه بالاتفاق كما مر

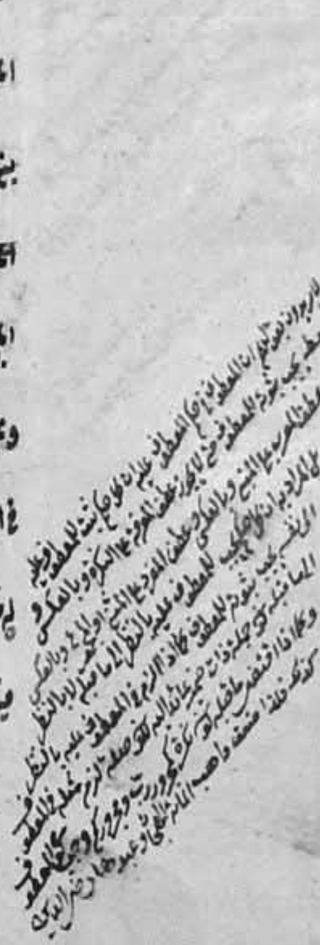
لجواز ان يتوهم انه معطوف على ما كان ثابتا للمعطوف عليه قبل العطف فيتوهم
عطف المجرور بها على المجرور بها المتروك ذكره لدلالة الباقي عليه وهو
الذي يجب نحو مررت بك وزيد وبه وزيد لان الضمير المجرور لا يعطف
الا باعادة الجار وكذا المرفوع المتصل لا يعطف الا بعد التأكيد بالمنفصل
وكذا اذا انفصل عن عامله بفاصل كما مر في نحو مررت به اليوم وزيد
لئلا يتوهم ان اليوم ظرف لزيد ايضا

فلا يجوز ان يتوهم انه معطوف على ما كان ثابتا للمعطوف عليه قبل العطف
فيتوهم عطف المجرور بها على المجرور بها المتروك ذكره لدلالة الباقي عليه وهو
الذي يجب نحو مررت بك وزيد وبه وزيد لان الضمير المجرور لا يعطف
الا باعادة الجار وكذا المرفوع المتصل لا يعطف الا بعد التأكيد بالمنفصل
وكذا اذا انفصل عن عامله بفاصل كما مر في نحو مررت به اليوم وزيد
لئلا يتوهم ان اليوم ظرف لزيد ايضا

اذا عرفت هذا فقولنا يا زيد والحارث فان الحارث معطوف على محل
منادى مفرد نظرا الى ما كان قبل النداء
وليس في حكم منصوب بعد حذف النداء عنه لان ما يقتضي بعد حذف النداء عنه
امتناع اللام ودخول النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو يا زيد وعمرا
وعمرا فشاذ لتنكير عمرو فقد التعيين اذ ربما شاء وكذا
او محمول على نكارة المركب دخلا على الشذوذ وذا رب شاة وسخلة شاة وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره
اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بنا المعطوف في يا زيد وعمرو
لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء واما في معدوما معرفة في نحو وعمرو مثل
زيد في كونه معدوما معرفة واما في نحو يا زيد وعبد الله فلان عبد الله
ليس مثل زيد فان زيدا موجود معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم ارتفع اجماعا
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع لم يجز في تركيب يا زيد يقاوم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم او قائما فيكون قيدا في زيد وهو يمتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه

العائد الى اسم ما تضيفي الرفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره
ثم عطف الجملة ولا ما فيه ولما كان لقائل ان يقول بهذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله واعلم ان الذي يطير فيغضب زيد
الذباب لانها ان الفاء في هذا التركيب اذا اريد النسبة الى السببية بان يكون
معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها بحكم الجملتين بكلمة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي
اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يلزم منه سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب
بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير الذي يطير فيغضب زيد بعضه الذباب واذا عطف
اما وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطفا معمولا عليهما معا بحرف واحد
وقال بعض شارحي الكتاب عند اية العطف هنا محمول على معناه اللغوي اما على الاضمار
في العاملين بان يجعل هو لهما واكد اشار رضيه على ان المعنى على معمول عاملين واما
على معمول عاملين لا على معمول واحد فانه فاسد فحق ضرب زيد عمرا وخالدا

ولا على اكد من الشيئين فانه لا قائل فيه اصلا مختلفين اي غير متفقين بالنوع
الثاني عند الاول وهو ذكر الرفع وهو ان عدم ضرب زيد عمرا وبكرا
من هذا الطلب ما يتبين لعدم تعدد العامل واذا العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذكر العطف كما وقع في قولهم ما هو وغيره والبيض شحمة
وفي قول ان الحمام الحمام الحسين اصبحوا قد اصيب ثم قد اصيبا وان تجب
جاز انكم عند الجمهور لان الحكم في الواحد الذي ان اليوم مقام عاملين
مختلفين خلافا لقوم فيجوز زيدا العطف وجب الحقيقة لا جاز بحسب الحقيقة ولا يلزم
ان تكون الواردة عليهما والا لتعلقت على الشيء بمعنى واحد وهو غير جائز ذلك العطف
في صلة الذي اجاز في جميع الصور الا في صورة الاخبار بالذي زيد وجاز في الدار زيد
الجملة على الاولى صفة تقدم الخبر وهو ضعيف لان الصفة لا تقدم على الموصوف
على الشيء لا ما فيه شيء يعتبر عامل في الشيء فلا يجوز ان يعمل هذا العامل
الاول في الضمير

التوكيد

بالفتح مصدر أكد يؤكد تأكيدا وتوكيدا وهو في اللغة التقوية وفي الاصطلاح تابع يقرر المتبوع في نسبته أو شموله

بقوله يقرر المتبوع أما التقرير في النسبة فظاهر وأما التقرير في الشمول فلان

للفظ الذي يؤكد به دلالة على معنى متبوعه وافادته إياه بوضعه

بالوضع وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع

وبحقيقة لكن لا في النسبة والشمول بهذا خاص كما ذكره

وبهذا التأكيد اللفظي فخرج به ما عدا اللفظي من

المعنوي وأجزاء اللفظ وجزئياته وخرج بقوله

اللفظ المعنى فخرج به ما عدا اللفظ من

الأول وقوله مطابقه صفته كجاءني زيد زيد وجاءني

فان ذلك حكم تكرير اللفظ وإن كان لفظا إذ الغرض

لا المعنى لغة لأنه يجوز تكريره متصلا ويجوز التكرير مطلقا لا التكرير الذي

هو التأكيد اصطلاحي في الألفاظ كلها اسما أو فعلا أو حرفا أو جملة

أو كلمات تفيد ذلك ولا يبعد رضا القيد الأخير التأكيد اللفظي

وتخصيصه بالألفاظ بالاسماء ويكون المخرج من هذا التعريف عدم اقتضاء

التأكيد

بالفتح مصدر أكد يؤكد تأكيدا وتوكيدا وهو في اللغة التقوية وفي الاصطلاح تابع يقرر المتبوع في نسبته أو شموله

بقوله يقرر المتبوع أما التقرير في النسبة فظاهر وأما التقرير في الشمول فلان

اللفظ الذي يؤكد به دلالة على معنى متبوعه وافادته إياه بوضعه

بالوضع وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع

وبحقيقة لكن لا في النسبة والشمول بهذا خاص كما ذكره

وبهذا التأكيد اللفظي فخرج به ما عدا اللفظي من

المعنوي وأجزاء اللفظ وجزئياته وخرج بقوله

اللفظ المعنى فخرج به ما عدا اللفظ من

الأول وقوله مطابقه صفته كجاءني زيد زيد وجاءني

فان ذلك حكم تكرير اللفظ وإن كان لفظا إذ الغرض

لا المعنى لغة لأنه يجوز تكريره متصلا ويجوز التكرير مطلقا لا التكرير الذي

هو التأكيد اصطلاحي في الألفاظ كلها اسما أو فعلا أو حرفا أو جملة

أو كلمات تفيد ذلك ولا يبعد رضا القيد الأخير التأكيد اللفظي

وتخصيصه بالألفاظ بالاسماء ويكون المخرج من هذا التعريف عدم اقتضاء

الا في ... وساو لا حكاية في حكم الجمع وان اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس
او العين ان اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت
نفسك فنفسك تاكيد لهذا الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيد المستتر في مثل زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستتر في اكرمني بقولك هو لقلت زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو تاكيد بالفاعل وانما وقع الالتباس في هذه الصورة
نفسه لتطلبه الفعل بها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل
لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيده
بمنفصل نحو القوم جاءوا كلهم لعدم الالتباس لان كلا واجمع ليسا يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا واكتع واخواته اعني ابتع وابصع اتباع
لاجمع الدالة على ما هو المقصود لا يجيء الا بعده ... هذه الكلمات الثلاث بتبعيتها لا بانها ... لا
الا بعده ... فلا تتقدم عليه ... على اجمع لو ... ذكرها دونه

ان ذكر

... ذكر الكلم واقوى به دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف كعدم دلالتها على

البدل

الجمعية ولذا لزم ذكره ما ... البدل تابع مقصود ان
مقصود بما نسب الى المتبوع اي بحكم النسبة اليه ... بما نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بل النسبة اليه ... النسبة اليه
توطئة وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ... المسند اليه ... جاء زيد
اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع ... وبقوله دونه احترز عن العطف
بالحروف فان المعطوف ... مقصود بما نسب مع التابع ولا يخرج عنه العطف ... لانه
... ثم بدا له فاعرض ... المعطوف فكلاهما مقصود ...
لا ثبات ولا تكرير ... ما قام ... زيد ...
القيام ... [illegible]
القيام ... [illegible]
نسبة ... [illegible]

ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه بل يجوز أن يكون أوضح الجميع ... الإيضاح

مع الانفراد فيحصل الإيضاح من الأول والثاني في الاجتماع نحو أقسم بالله أبو حفص عمر فإن أبو حفص كنية أمير المؤمنين

عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته أن أعرابيا أتى عمر بن الخطاب فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة

دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل

يقول وهو يمشي خلف بعيره أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي فجعل إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فأخذ بيده

فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه ويفصل عن البدل لفظا

في الأحكام اللفظية وإنما يظهر في مثل أنا ابن التارك البكري بشر

إنه عطف بيان جاز أن ... لأنه لم يجز أن البكري ... فيكون التقدير أنا ابن التارك بشر

وهو ... ما ذكرنا ... في ... زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ... مفعول له

... فكل ... الطير ... في ...

... التركيب ... وقوعا حال ...

... ما لم به ... لا ... وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين بما سبق ذكره

... بعض البدل وهو المبدل منه ويكونان أي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد أخوك

ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل

غلام زيد وإذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أي نعت البدل النكرة

من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه فإذا فيه بالصفة يكون

كالجابر لما فيه من نقصان النكارة منه بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو

جاءني زيد أخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم إياهم ومختلفين نحو أخوك ضربته

زيدا إياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا لأن ضمير

المتكلم والمخاطب أقوى في النص دلالة من الظاهر فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن

يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا وأما في بدل البعض والاشتمال

والغلط فإنه لا يلزم فيها نقصان المقصود لكون مدلولهما ليس واحدا نحو فيقال

اشتريتك نصفك وأعجبتني نفسي وأعجبتني علمك وأعجبتك علمي وضربتك الحمار

وضربتني الحمار

عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه

احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والمعطوف بالحرف والتأكيد

يعني انا ابن التارك البكري بشر كما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام

نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان

حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد ويزيد بالتنوين مرفوعا حملا

على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا

والمعنى الاول اظهر فيه

المبني

اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصلح الا لمن يعرف ماهية

المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني

لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة

المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما تتضمن

الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كالمبهمات فانها تشبه

الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع

موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع

موقع كاف المشابهة للحرف الخطاب في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ

بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله معه فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية

الاضافية الموجودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني

مقابلا للاعراب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل

كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما

فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف

المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا لتقديم ما هو مفهوم وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني

وحيث حركات او اخرج وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف

للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المعرب في المبني وبالعكس والمراد ان الحركات

والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب

لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر

الكلام حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء

في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المرتب على بنائه ان لا يختلف

آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا باختلاف العوامل نحو من

الرجل ومن مدع ومن زيد وهي اي المبني والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة

والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء
الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما
علة البناء على الحركة فان اصل كل البناء على السكون والاخرى على الحركة المعينة انها
لم اختيرت دون الباقيتين

المضمر وضع لمتكلم

من حيث انه متكلم بخلاف لفظ المتكلم فانه موضوع لمن يتكلم سواء حكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بمتكلم
من يتكلم به وبمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب
تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر
الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما
متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون

ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكان متقدما
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثم مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان او القصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها
في النفس ثم تفسيرها فيكون ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله
قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله فيكون
فيكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازيين
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل
به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال الذي هو الاصل والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط

الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا
كان مؤنثا ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه
بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة بيانا
للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع بهذه التسمية او لا
والفيه يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غائب تقدم على الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن او القصة لا يخرج من الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن والقصة متصلا ومنفصلا فاذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا وان
كان بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز
وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيانا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلة واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار

الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد للواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة
المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة
عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها
عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار
ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن
مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة

اي اسماء الاشارة
المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة
اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وتثنيته ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اي ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب

المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال تعالى ذا الخ
وتلك وذانك وتانك حال كونها بين الاخريين مشددتين واولا باللام اي هذه
الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب واما ثمه وهنا بضم
الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء
ايضا فللمكان الحسي الحقيقي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما
ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره

الموصول

اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزء اي اسم لا يتم من حيث
جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزء تمييز او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام
امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا
حيث لم يقل لا يكون
بخلاف الموصول فانه يحتاج الى كونه جزءا اوليا الى امر آخر وهو الصلة

نوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب اي ما الذي نلتم سيوطي

مطلقا اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن
لا يكون جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعائد فانها لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا جزء منه اذ
وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد
اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه
ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما
كانت الصلة بمعنييها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضميرا للموصول عينها بقوله وصلة اي وصلة ما لا يتم جزءا الا بصلة

هذه الابواب كلها مداخل البليس على بني آدم

الاصول

نسيم الصبا ان جئت ارض مدينة
فبلغ تحياتي الى الروض واسجد
وقبل مقاما حل فيه حبيبنا
ويا خير قبر ويا خير مرقد
سلام على تربة ضم جسمه اليه
ويا نعم مشهود ويا نعم مشهد
لكل نبي في الانام فضيلة
وجملتها مجموعة لمحمد
هدانا الى الرحمن من ظلمة السهى
فلولاه ما كنا للحق نهتدي
وما مدحت محمدا بمقالتي
ولكن مقالتي مدحت بمحمد

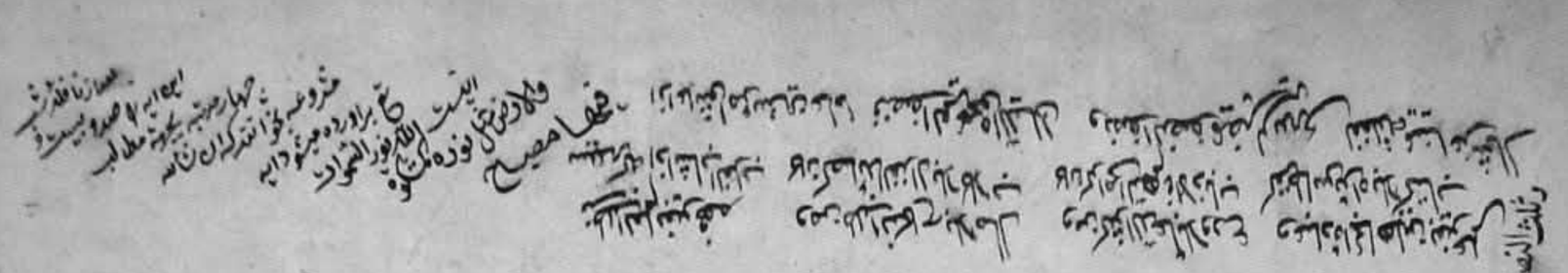

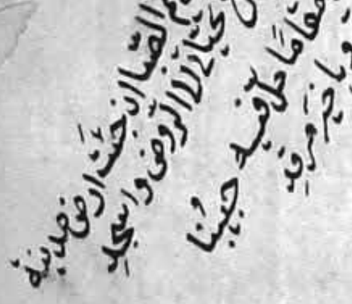

وثلث النصف امال ومرض وشغل بالمكاسب والعيال وباقي العمر اسقام وشيب وهم بانتقال وارتحال

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان بعض اهل العلم اورد على هذا الحديث القدسي
وهو قوله تعالى كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق لان اعرف اشكالا
عظيما وذكر انه سئل عنه كثير من علمائنا فلم يذكروا جوابا فلما تاملت فيها اورد الهمني الله
تعالى جوابا اربعة اجود فاذكرها واورد وه ثم ارد فه بالاجوبة الى انهم الله تعالى بها
على فالاشكال ان الخفاء من الامور النسبية لابد فيه من مخفي ومخفى عنه فالمخفي هو الله تعالى
لقد كنت كنزا مخفيا فمن المخفى عليه ولا يجوز ان يكون هو الله لانه ظاهر بنفسه لنفسه عالم
بذاته ازلا وابدا ولا يجوز ان يكون هو الخلق لان الخلق لم يكونوا موجودين في الازل
فلم يكن الله تعالى مخفيا عليهم كان الله ولم يكن معه شيء فالخفاء بين الخلق فيكون الخلق سببا
الخفاء لا سبب الظهور وهذا عكس ما دل عليه الحديث فانه يدل بظاهره على ان الله تعالى
في الازل كان مخفيا عند عدم الخلق هذا تقدير السؤال قلت الجواب عنه من وجوه
اربعة الاول انه امر اضافي الخفاء عدم عارفيه سواء فلما اراد كثرة العارفين
خلق الخلق فصار غير العارفين بالخفاء فكانه قال كنت كنزا غير ظاهر وجواهر مخفيا
انها صفتا لا عالم بي غيري ولا عارف بوجودي سواي فاطلق الخفاء واراد به لازمه وهو
عدم عارف به فاطلع كنت كنزا مخفيا وانها صفتا لا عالم بي ولا عارف بهما وجئ في
ان اعرف فخلقت الخلق لان اعرف وهذا معنى صحيح والثاني ان الاشياء وجودين وجود
على وجود خارجي والوجود العلمي هو المسمى بالاعيان الثابتة وهي اذلي والوجود الخارجي
حدوث فجوز ان الاذلي بالنسبة الى الاعيان الثابتة فانها موجودة في علمه كما كنت
عالما فيما لم يزل مخفيا بالنسبة اليها فلما اراد ان تقوم الاعيان الثابتة او جد الوجود
العلمي الوجود الخارجي لتقوم الله تعالى اذ لا يعلم الا بالوجود الخارجي والثالث قال

التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله

ان العبادات القلبية كالصلوة
القرآن والتسبيح والتهليل
وكل ما جاء من الثناء على
هذا النوع الصلوات
ان العبادات البدنية وهي
كالصلوة الخمس والنوافل والقضاء
وما شبه ذلك من هذا النوع
الطيبات ان العبادات
المالية له وهي الزكوة والصدقة
والخيرات من اي نوع مثل
عمارة المسجد والربا طوها
وشبه ذلك من هذا النوع
وقف
ان تجوز ان تسمى التحيات
وعليها يطلق اسمها الصلوات
وتحت التحية على اسمها التحيات
فاذا قال العبد المؤمن التحيات
المباركات الصلوات الطيبات

درود حدوی مرزا هر جا بهست افروزتر
مدام از خاکپای اکبر پیاپی بالا ربیاید

الاصوات المركبات الكنايات الظروف المعرفة والنكرة اسم العدد
١ ٢ ٣ ٤ ١١ ١٢
المذكر والمونث المثنى الجمع المصدر اسم الفاعل
١٩
اسم المفعول الصفة المشبهة اسم التفضيل
الفعل الماضي المضارع

بسم الله الرحمن الرحيم

الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر فلزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل
وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين
كونها اصواتا سابقة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وح لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء
ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء
كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان تحكم عليه او به
ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند
اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات

اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما كانت
هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وبه ههنا لا اعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع
وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب
فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ وانما قال كل لفظ ولم يقل كل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم
الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا لانا فتها او زجرها او دعائها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو
للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
فلا يتناول التعريف كلها ذلك كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ شديدة او مخففة
عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قياسا ذلك
لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره

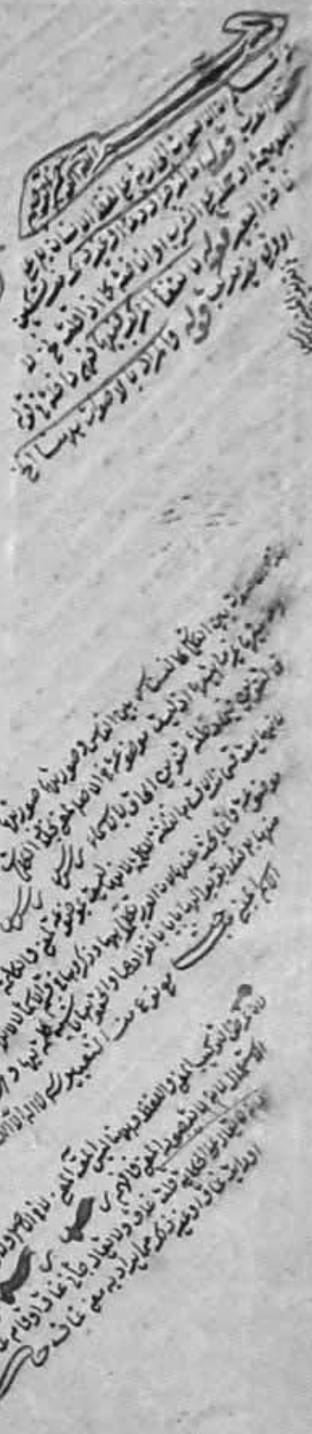

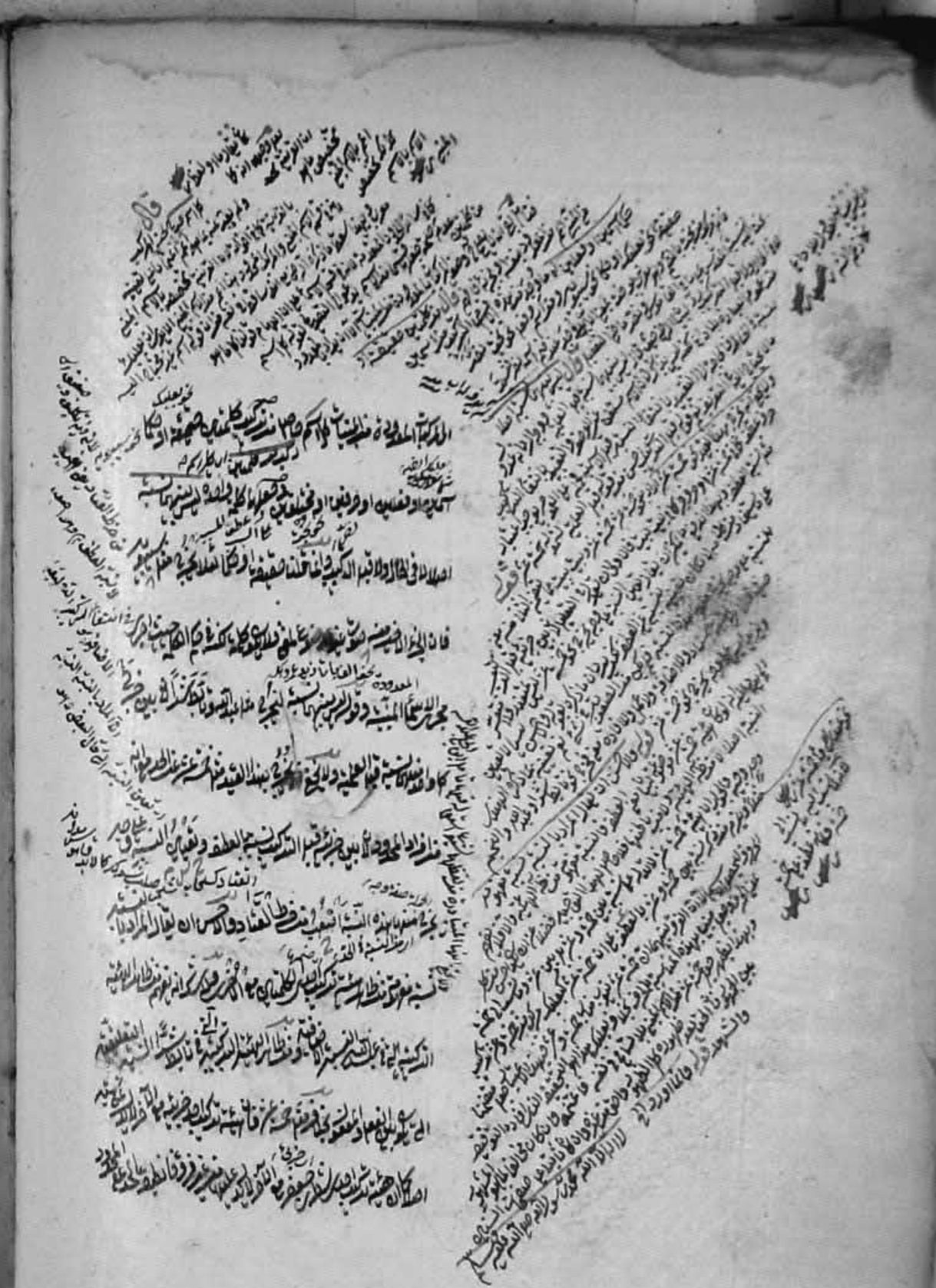

وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لانه لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة

فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون

والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك

وبني الاول لتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف

وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة

الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى

الثاني وصرف الثاني

الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح

ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على

السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري

ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات

ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يعم بعض الكنايات كما قال بعض الظروف

ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض

المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة

متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء

الاشارة ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى

كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية

عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت

للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيتا لان كل واحد منهما كلمة واحدة

موقع الجملة التي هي من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها

ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن

الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه

اتمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار

كانه اسم مبني على السكون اذ آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد

الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فمرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم

يذكره المصنف معها حكم الاستفهامية المتضمنة لمعنى الاستفهام مميز لها اي الذي يرفع الابهام

عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد من احد عشر الى تسعة

اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
المصدر للنوع فظ واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الدالة للزمان وفي
المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية

الظروف

اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هنا
منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وانما سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فاذا حذف حرف غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
مع حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء
ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فتعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى

فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الله الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع
عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم فانه لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لكثرة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا
وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف
الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجم يضيء كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة
في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
فاضافتها اليه كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا

المعرفة والنكرة

[illegible]

وقد يعمل الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله

ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل

والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل موصوف بزيادة

على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن

غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول المستخرج بفتح الراء وحده

اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما

كاسم الفاعل اي مثل شانه واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك

مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا وامس

الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم

الفاعل واسم المفعول لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل

لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم

فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككريم

بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما

[illegible]

لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف

انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من

صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال

من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل

بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها

لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت

فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما شرط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة

عليها ليس بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن

حكمه عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او

مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة

الصفة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة فعلى هذا صارت اقسام

مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع

في المعمول على الفاعلية اي على فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اي على تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرف وعلى التمييز

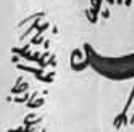

به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كأنه اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم

في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي

الابل والتائية من ايى او اتى كالتحية من حيى او حي وهو المكث والتأني وساريا من السرى

وهو السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعول وكوادي السباع

حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين

يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا

والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية

تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تائية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول

اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى الله مصدرية

وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي ولا ارى واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت

وقاية الله ساريا تقول ورد على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي

السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي

اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله عز وجل ركبا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات

والمخافات ولو عبر بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منهم بوادي

السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها

ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك

الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل ما دل

اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى

في نفسه استقلاله بالمفهومية الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها

لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى

في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد

هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل

كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى

المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة

الى فاعل ما معنى في هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد

بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة

في موقع زيد خلاف وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موقع ان تضربني اضربك

اما الفتح فلكون اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت اي ضربنا

كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع المتحرك

احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا

كضربوا او تقديرا كرموا

المضارع

ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت

اي حال كونه ملتبسا باحد حروف نأيت في اوائله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه

المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح

كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة

انما تكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بواحد من زمان الحال والاستقبال بمعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال

القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما

عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة

مشتقة من الضرع كان كلا المشتبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا

فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد

المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن

والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة وللمؤنثتين

غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثتين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير

القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية

من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة

النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة

في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيكرم ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه

على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة

الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم

يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون

مبنيا لان نون التاكيد لشدة اتصاله بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب على ما قبلها يلزم دخوله

في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع

يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب

بدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء وأما

نحو سأتركه منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا بدون تقدم أحد الأشياء الستة

فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب المضارع بعدها بتقدير أن مشروط بشرطين

أحدهما الجمعية أي مصاحبة ما قبلها لما بعدها فالواو للجمع أبدا وثانيهما أن يكون قبلها أي قبل الواو

مثل ذلك أي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأشياء الستة المذكورة وأمثلتها أمثلة

الفاء بعينها بإبدال الفاء بالواو كما تقول زرني وأكرمك أي لتجمع الزيارة والإكرام ولا تأكل

السمك وتشرب اللبن أي لا تجمع منك أكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والتي

تنصب المضارع بعدها بتقدير أن بشرط معنى إلى أن أو إلا أن أي بشرط أن تكون بمعنى إلا أو

إلى الداخلتين على أن المقدرة بعدها لا أن أن أيضا داخلة في مفهومها وإلا يلزم من تقدير

أن بعدها تكرار أن نحو لألزمنك أو تعطيني حقي أي إلى أن تعطيني حقي أو إلا أن تعطيني حقي فسيبويه

يقدرها بإلا بتقدير مضاف أي لألزمنك إلا وقت أن تعطيني حقي وغيره يقدرها بإلى فما بعدها

بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى أي لألزمنك إلى إعطائك حقي والعاطفة أي الحروف العاطفة

مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة أو لا كثم وإذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر

ما ذكر من الشروط لصحة تقدير أن بعدها ينصب المضارع بعدها بتقدير أن إذا كان المعطوف

عليه اسما صريحا نحو أعجبني ضربك زيدا وتشتم أو فتشتم أو ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة

وتقدير أن بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة

إذا كان مرفوعا فهو معطوف على أول المعدودات الناصبة بتقدير أن أعني قوله وحتى إذا

كان مستقبلا أو على آخرها وهو أو بشرط معنى إلى أن وقيل هو مجرور معطوف

على حتى في قوله وبأن مقدرة بعد حتى والظاهر أن هذا وإن كان أبعد بحسب اللفظ لكنه أقرب بحسب المعنى لأنه

على التقدير الأول أن جعل العاطفة أعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم أن يذكر في التفصيل ما لم يكن في الإجمال

وإن خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم أيضا ويرد

عليه أنه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة في الإجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز إظهار

أن مع لام كي نحو جئتك لأن تكرمني ومع ما ألحق بها من اللام الزائدة نحو أردت لأن أقوم

ومع الحروف العاطفة نحو أعجبني قيامك وأن تذهب لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح

نحو جئتك للإكرام وأعجبني ضرب زيد وغضبه وأردت لضربك فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل

إلى اسم صريح وهو أن المصدرية وأما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم لم يظهر بعدها أن

[illegible]

وملزوم ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينبغي بها فعل مترقب متوقع نحو لمن يتوقع

ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام

الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي

مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا

معك وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ

ولا النهي ضدها اي لا النهي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل

على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم

المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية

الفعل الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجا

زات ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل

الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية

شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا

للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في

[illegible]

في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا

حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر

تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق بمعنى انه منهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب

الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط

لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان

كان اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان

تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنتها

للجزم لكونه مضارعا

مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فعليه الوجهان الجزم لتعلقه

بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول

نحو آتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت

خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم تقترن بقد سواء

كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى

ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط

يقتضي تعقيب مضمون الاستقبال فاستفيد ذلك من غير الربط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني

لم اكرمك وانما قال يفيد ولم يجزم علما بان المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه

كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجود جزاء الثاني فيه وان كان الجزاء

مضارعا مثبتا او منفيا بلا او مضارعا منفيا بلم او ماضيا منفيا بما او ان كان منفيا بلن فانه مستقبل

لفظا ماضيا معنى او كان جملة يجب فيها الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالجزاء

الاتيان بالفاء او اذا كما لاداة الشرط لم تؤثر فيه تغييرا كما تؤثر في الماضي فيجب

بالفاء واذا في نحو اذا جئتني فانا اكرمك خصت الاستقبال فيتركان الوجوب الفاء

وان لم يكن فيه ان يكون مكان الفاء فيتبعه الفين وقد عاد فينتظم اذن ومتى والا اين

وان لم يكن فيه ان يكون الجزاء احد المضارعين المذكورين فانه لازم عليه ان يكون الجزاء ماضيا

بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم

فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لاداة الشرط في الجزاء فاصح

ان الرابط هنا اما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما

او لم او لن لا يجزم كما تم والوضع في جميع هذه المواضع لما لا تأثير لاداة الشرط في الجزاء فاصح

فاصح ان الفاء ويجيء اذا الى للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء

موضع الفاء الا مضارعا قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث الامر بعد امر فيشبهها

مع الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر ولما اشتركا في اسمية الجملة الجزائية اقتضى صحة

بهما لان الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما

كقوله ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون الا ترى تقنطون و

ان الى تنجر بها المضارع عاد كونها معقبة بعد الامر نحو زرني اكرمك ان تزرني

اكرمك والنهي نحو لا تغضب تثبت خلقك ان لم تغضب بخلاف الامر والاستفهام نحو

ائتني عندك وأي بيت لا الهي ان يكون عندكم وأي بيت والتمني نحو ليتني عندك فاكون

لا الهي ان يكون لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا ان تنزل بنا تصب

اذا فان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء المخ - صالحا لان يكون سببا لما تقدم

وقصد السببية ربما يقدر ان مع المضارع يوخذ مما تقدم ويجعل

المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما لانها تدرع الطلب والطلب غالبا متعلق

بمطلوب تترتب عليه فائدة يذكر المطلوب سببا لتلك الفائدة وما ضعف تقدير ان بعد هذه الاشياء

فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحركا سكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في

تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس

المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما

هو باب الافعال لا غير زيدت همزة الوصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل

بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا

للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر

فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي

اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة

او فتحة فانه لو ضم فيه في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر فيه

ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون

بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة

وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية ردت لارتفاع موجب حذفها وهو

اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه

فعل ما

فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف

اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل

اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق

فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم

اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غير فاختير

له وزن غير لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة

وان كان غير ماض يدل على غير المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره

بعد حصول المقصود باضعف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج

بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهدت

ودحرجت حذف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه

مثل طوى ورمى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال

معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عوى وحيل وانما خص معتل العين المنقلبة عينه الفا بالذكر لزيادة غموض

واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعية ذكر معتل العين في المبني للمفعول في المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح

الثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية

الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك علمت زيدا

والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها المفعولي علمت في وجوب

ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا

افعال القلوب

وتسمى افعال الشك واليقين

ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين

وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة

للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية

لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت

زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها على قيام

زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة

هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه

على انهما مفعولان لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن

خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونها في الاصل

في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان

مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة

ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن

الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوط

من تحت بنقطتين اي ولا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول

واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك بنا طالما قد وشى بنا الاعداء

اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه

الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء

من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعول باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت

لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم او ظن واما مع قيام القرينة

فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يظن مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص

افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها لفظا اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم

والتعليق واجب واتفاقا لانه ابطاله الى في اللفظ وانما والتعليق ابطال الى
في اللفظ لانه الى يعمل عمل ضد ما يعمل فيه افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
ومفعولها ضميرين لشيء واحد وانما قلنا منفصلين لانه اذا كان
احدهما منفصلا لم يختص جواز اضمارهما بعقود دون اخر فجاز ان يكون ظننت صديقا
وعلمت منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يجوز ضربت وشتمت بمعنى ضربت
نفسي وشتمت نفسي وذلك لان الاصل في الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا والاصل في المؤثر
ان يجب ان يكون متقدما على المتاثر فاذا اتفقا لفظا فقد عدم احدهما ما يدل على تغايرهما
الا من حيث قالوا الواقع في زيد ضرب زيد الضارب والمضروب فيه زيد بمعنى
يتقدم الاسم الا اتفاقا في ضربت زيدا وانما جاز ضربت نفسي لان النفس
باضافتها الى المتكلم صارت كانها غيره لتغايرهما بالمضاف والمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
بمنزلة متغايرين يتقدم الاسم واما افعال القلوب فانها لما لم تعمل في مفعولها الاول
لانها ليست في الحقيقة بل هي موضوعة للجزم بمضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانها ليست في الحقيقة فاعلا ومفعولا به
ومما يجري مجرى افعال القلوب فقدان وعدم لانها نقيضا وجدان فجعلوا حكم النقيض

النقيض حكم النقيض وكذلك جرى راي البصرية والحلمية مجرى العلمية فجوز
فيها ما جوز فيه من كونه فاعلا ومفعولا بهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
لقد راني للدماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقولك راني الا راني اعدل حرا
وليعضها ان لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت مفعولا آخر قريبا
من معانيها الاولى واما العلم والظن بحيث يكاد يتوهم انه بمعناه الا ترى ان بعضهم
عدى العلم الى مفعول به واما قيدنا بذكر الا يتبادر الا وجه للتخصيص بالبعض لا الكل واحد
منها مفعولا آخر فانه قد جاء بعض حدث ذا المال وحسبت بعض حدث ذا المال وزعمت
بعض كفلك بتقدير اريد كل واحد من الآخر المفعول الواحد لا الاثنين فظننت بعض اخوتك
من القطن بعض الشهامة فظننت زيدا بعض اخوته ان افادته حكما ما لوهم والوهم نوع من العلم
ومنه قولهم ثوما هو على الغيب ظنين اي متهم وعلمت بعض عروة تقول علمت زيدا بعض
عروة تخصصه وهو العلم بشيء من غير حكم عليه ورايته بعض البصرة وهو بعض قريب
من بعض علمته بالكلية ومنه قوله ترى فانظر اذا ترى وربما بعض احبت تقول وجدت
القائل اي احببتها وعلمتها بالكلية ولما كان مراده ان لها معه آخر قريبا من العلم

والظن لم يتدرض لعلم بعض صار مشفقة النفس العليا ولوجدت بدة ووجدت

موجدة ووجدت وجدا ارا ستغنيت وغضبت وغرنت لانها ليس بعض العلم

والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها

كالافعال الناقصة وما وضعت لافعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة

الموجدة فيما وضعت لم يبق الافعال سوى تقرير الفاعل على صفة وذلك ان هذه

الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو الموجدة فالموضوع له ان ذلك التقرير الذي

هذه الموجدة الموضوع له نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها فارج

عنها فرج عن الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها

فكل من الصفة والتقرير عدة فيما وضعت له لا التقرير وحده واما جعلنا التقرير

المذكور عدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لانا لم نر لها استعمالا على صفة زائدة

على ذلك التقرير كالازمنة في الكون والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل

الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة

وجد الانتقال اليها في الزمن الماضي وكذا كل واحد منها فلان كل فرد من افراد الموضوع

الموضوع له بالنسبة الى ما يدل عليه صيغة الصفة خارجة عنه فيخرج الافعال التامة

منها ولا يبعد ان يجعل الضمير في قوله لتقرير الفاعل للموضوع لا صيغة الوضع وان

الموضوع وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لما الصفات بخلاف الافعال التامة

فان الموضوع وضعها يحمو عليها التقرير الخ كما عرفت فخرج بعض ما فطرها بما

ذكرنا ان هذا الحد لا يجدي الا قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا ولم ار افعال

الذات كالشيء وجد واجب وواجد وواجدي وظل ويبات وافتر وعاد وعدا وراح

ومازال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقبل يا ابى وما برح وما دام ولم يذكر

بسببه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان من بين الفعل

مما لا يستغني عن الخبر والنظم انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى

ما تضمن ليتم العشر بهذه العشرة او يضم عشرة ويكمل زيد على ما كان كما

وقد جاء قولهم ما جاءت حاجتك فقضيتها لك وما جاءت حاجتك فقضيتها

بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من الفرارة ونحوها لم يكن

بهذا قد مر صاحبي الباء استغرقها ضمير والتقدير جاءت تيويها ولما انتهت بعبارته

اول رسم عثمان بعد ما قد ابتنى

الحروف المشبهة بالفعل

هذا اللفظ وان المكسورة واصل كانه زيدا الا انه زيدا كالمكسورة فحذفت الكاف لعلم
انك انما شبهته اولا بالاصرو فحذفت الهمزة لان الكاف اصل جارة وانما فرضت حكم
الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فحذفت الهمزة وفتحت الهمزة وانما كانت المعنى
على الكسر وتخفف ان كان قبلها على الالف فحو جاءني لا زيدا وان كان قبلها غير الالف
فحو جاء الاخوك لا زيدا وحو مررت بالثوب لا زيدا وهذه حقان وان احملتها
قلت كانه تذبيه لكنه على الالف فحو الا فحو ما عرفت وانما لم تحملها لفظا فحو
ضربت ان مقدر عندهم كما في انما المخففة ويجوز ان تقول غير مقدر بعدها الضرب لعدم
الداعي اليه كما في انما المخففة ولكن وهم عند البصريين معزية وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وانا المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كانا فحذفت كسرة
الهمزة لا الكاف وحذفت الهمزة فكما لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف
له نفيا وانبانا وكما ان تحقق ما بعدها كما تستدركه وعن الاستدراك في
توهم تولد عن الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما
فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ بتوسط ان لكن بين كلامين متغايرين

متغايرين نفيا وانبانا معنى او تغايرا معنويا والضرورة بعد المحذوف ولهذا افتقر
عليه واللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد عالم لكن عمرا
غائب وتخفف ان لكن فتلغى عن العمل لزوجها عن اختصاصها وشبهت العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف اخواتها المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه
وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها
قياسا على اخواتها المخففة وقال الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز تشديدها لكن
وتخفف الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشيخ الرضي
الاخيرة اظهر وليت للتمني ان لا تشاء فيه ضد ما يمكن كليت زيدا عالم وعلى
المستحيل كليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
المعطوف بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اذا اعتقاده كائنا على صفة
القيام فالمتمنى الآن منصوب بان على المفعولية بتمنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزءين
بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فان الرواية المعتمدة
انما هي ايام الصبا رواجع والكسائي يقدر ليت ايام الصبا كانت رواجع والمخففة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وهي اثنا عشر

الواو وتختص بجواز العطف بها على ما لا يصح العطف عليه بغيرها

الفاء وتختص بالتعقيب

ثم وتختص بالتراخي

او وتختص بالاباحة والتخيير والشك والابهام

اما وتختص بالتفصيل

بل وتختص بالاضراب

لا وتختص بالنفي

لكن وتختص بالاستدراك

حتى وتختص بالغاية

اي وتختص بالتفسير

ام وتختص بالاستفهام

اما ان تكون الواو للعطف

اعلم ان الواو لا تكون للعطف الا اذا صح حلول احد الحروف التي تختص بالعطف محلها كالفاء وثم وغيرهما

اعلم ان الواو لا تكون للعطف الا اذا صح حلول احد الحروف التي تختص بالعطف محلها كالفاء وثم وغيرهما

اعلم ان الواو لا تكون للعطف الا اذا صح حلول احد الحروف التي تختص بالعطف محلها كالفاء وثم وغيرهما

قوله

وذهب بعض النحاة الى انها قد تجيء للعطف وان لم يقع قبل المعطوف عليه

ابو حيان الغرناطي

وانه يدل عليه الواو العاطفة فلو كانت هي المفيدة للعطف يلزم ايراد عاطفين

معا وليس بوارد لان الواو انما تفيد العطف اذا لم يقع قبلها ما يفيد العطف

والا فلا كما في المعطوف عليه

للعطف بل للتنبيه على الشركة او الكلام كما عرفت وعن هذا كان الواو الداخلة

على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطفها على ما بعدها على ما بعد

اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا زيادة ولكن هذه الحروف الثلثة

لا احدها مقتضيا لنسبة الحكم الى احد الامرين فالمعطوف والمعطوف عليه على التعيين

فكلية الحكم الثابت للمعطوف عليه غير المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف فخرج

زيد لا عمرو فحكم الخروج في زيد لا لعمرو وكذا بل بعد الاثبات لحرف الحكم غير المعطوف عليه الى

المعطوف فخرج زيد بل عمرو اي لا عمرو فحكم الخروج للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس

لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي في

عليه لم يكن بطريق القصد ولهذا حرف الحكم عنه بكلية بل واما كلية بل بعد النفي نحو ما جاء

زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلية بل لحرف حكم النفي من المعطوف الى المعطوف

الا المعطوف بلا جاء عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم الذي

في المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم فيه للنفي جاء زيد بل عمرو

بل جاء عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء فيه عنه ولكن لازمة للنفي اريد صريحه

بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد من نفي فنفي لا يجب ما للنفي عن الاول

فيثبت لازمة للنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو او ما قام عمرو وان كانت لعطف

الجملة على الجملة فهي نظيرة بل بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد

الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاء زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاء زيد لكن عمرو جاء

فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي

حروف التنبيه

الا واما وها وهان

بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقيه اليه المتكلم ولهذا سميت حروف التنبيه

نحو الا زيد قائم واما زيدا قائم وها زيد قائم وهان زيد قائم وتدخل على ما خلا من المزدات نحو ايما

اما ثم لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتبين معناها الا بها نحو هذا وها

وهذان وهاتان وهؤلاء

حروف النداء

يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء

القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء للقريب

وفرق الصحاح بينها بان يا تستعمل لنداء من يعقل ومن لا يعقل وايا وهيا وايا

تقول اذا كان زيد غافلا او ساهيا او نائما او ما اشبه ذلك يا زيد اقبل علي

وفرق بعضهم بان يا تستعمل للمتوسط وايا للبعيد وهيا للقريب

هذا كلام وفيه نظر اذ كيف يستعمل ايا للمتوسط وهيا للقريب وقد ذكر هو نفسه

فيما مر ان حروف النداء هي يا وايا وهيا وآ وآي وآا وا وا

وهي للبعيد ولم يفرق احد بين يا وايا وهيا في ان كلا منها للبعيد والمتوسط والقريب

الا ان يا تستعمل فيما لا تستعمل فيه ايا وهيا كما سيجيء

وفرق بعضهم بان يا تستعمل للمتوسط وايا للبعيد وهيا للقريب

وفرق بعضهم بان يا تستعمل للمتوسط وايا للبعيد وهيا للقريب

وكما اراد بالقرب حاله البعيد فيد فى الوسط اتيفد فان القرب ينتظم القرب
متصف باصل القرب من غير زيادة وله كذلك اى والى القرب متصف بزيادة القرب
ولم الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر مرتبتان فى القرب بالجمع المقابل للاقرب
بعد المتوسط بين كمال القرب وكمال البعد حرف ابتداء نعم وبلى واى بكسر
الهمزة وسكون الياء واجل وجير ان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بنيا على
تلك الحروف يشبه وجه تشبيهها بحروف الايجاب فنعم موثرة لما سبقها ان محققة
مضمون الجملة استفهاما كان او خبرا فهو فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فهى بلى فى جواب النفى
بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى نعم لكان كفرا فان معناه لست بربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا لانه يطلب المستفاد من انكار النفى وقد شاهد
هذا العرف فلو قال احد يا يزيد ايسئ عليك الدين وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقدم
بلى انها تقرير لانه يطلب بعد النفى وبلى مختصة بايجاب المنفى يعنى ينقض النفى المتقدم
ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب ما قام زيد

زيد او قد قام او مقرونا به فهو اذا نقض النفى الذى يعقبه ذلك الاستفهام كقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى انت ربنا وقد جاء جوابا لسبعة اشياء لتصديق الايجاب
كما تقدم فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى انباث بعد الاستفهام الاشك
فى غلبة استعمالها مصدقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الجزائية
وذكر ابن مالك انها اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره الحكم ويلزمها القسم
اذا لم تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى ورب ولا يقال
المقسم به الا الرب والله ولم يرد تعد اى والله واى ورب واى لعمر وواجل وجير بالكسر
والفتح وان تصديق الخبر وهو بعض النفع تصديق للخبر كله كما جاء وجير وان للخبر ذاك
زيد او لم يكن ذاك قد اى او لم يات وجاء ان للتصديق الدعا ايضا نحو قول الزبير بن
قال لعبد الله نافثة حملتنى اليك انت وراكبها لعن الله ناقة حملتنى اليك انت وراكبها وجا
بعد الاستفهام انجز فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء فجوز حسبة ان التقاء
ان نعم التقاء شفاء للمحب فجئ بها بين الموضعين خلافا لما ذكره الحكم من كونها تصديقا
للخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا

والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في
معنى القول تقدر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد
ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت
اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول
وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر
كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو
المفعول الظاهر لاوحينا

حرف المصدر

ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على
الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية

المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيرها بعد الاسمية قال الشاعر الرضي وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
للاسمية اي للجملة الاسمية الا اذا كفت بما ويجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انه تعمل في جزئيها ويجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك او ما في معناه نحو ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذرت قدرت الكون
نحو اعجبني ان هذا زيد اي كون زيد

حرف التحضيض

هلا والا مشددتين ولولا
ولوما ولهما صدر الكلام اي لدلالتهما على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا
ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه
اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل
والطلب فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها يستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات

حرف النفي

والتقريب قد يسمى بهما لمجيئهما لهما فان هذه الحروف اذا دخلت

نون جمع المؤنث والنون المشددة فاضربنّ نون النسوة ونون التوكيد

التثنية يخفف ارنون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضربا الاخر نحو اضربْ بالتخفيف

او اضربّ بالتشديد والفرق نحو لا تضربْ ولا تستهزئ نحو بل تضربنّ والقسم نحو ليكتبنّ

تضربنّ والوقف نحو لا تضربْن فتصيب ضربا والقسم نحو والله لافعلنْ بالتخفيف

والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النون بهذه المذكورات الدالة

على الطلب وهو الحاضر والحال لانه لا يؤكد الا ما تأكد حظه وقلت ارنون التاكيد في النفي

فلا تقول زيد ما يقوم الا قليلا الحق في نفي الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له

بالنهي ولذلك ارنون التاكيد في جواب القسم اما في جواب الطلب لان القسم محل التاكيد

فكرهوا ان يؤكدوا النفي بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو

النون بعد صلاحيته له وفي قولي لوقت اشارة الى زيادة نون التاكيد فيما عدا اثبت

القسم غير لازم بل جائز وكثرت ارنون التاكيد في مثل اما تفعلن ان الشرط الموكد في

بما فانه لما اكد الحرف قصد ان تاكيد الفعل ليتأكد بتحقق المؤكد غيره وما قبلها

ارما قبل نون التاكيد مفتوحة كانت او تقديرا من غير المذكرين وهو الواو والضمة تبدل

ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترطنا التقاء الساكنين على ما هو ان

يتبدل الساكن الذي هو كلمة واحدة فالتقاء الساكنين المشددة كلمة اخرى ولنقل الواو بعد الضمة

وقبل الفتحة المشددة ان لم نشترط التقاء الساكنين ما ذكر وهو ضمير المخاطبة

وهذا اي مكسور تبدل ياء على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لنقل ايا بعد الكسرة

وقبل الفتحة المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من غير المذكرين وضمير المخاطبة

وهو الواو المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث المخاطبة مفتوحة طلبا للتخفيف وفتح

ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكم ما غير ما ذكر فتقول يفتعلان

في التثنية ويفتعلن في جمع المؤنث اضربانّ واضربانْ بمنزلة الاستثناء فتقدر في المثنى اضربا

بثبات الالف لئلا يشبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نونه

الجمع وقبل نونه التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخل ما ارالتثنية

وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس

فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعل مفتوحا كالفا الوقف وليس بمرضي عند

الاكثرين وحمار النون الثقيلة والخفيفة في غير ما ارغير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير

واجعل نوبات نقابتنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة

مشتغلة بالف عبودية على فتح الاستقامة وصل على من كل شفاعته

في محاربة قام النصارى كافية ومن حضرة اسقام الجهالات شافية

وعلى آله واصحابه ومن تبعهم من زمرة اتباعه قد استراح من كد

الانتباض من لقل هذا الشيء من السواد الى البياض العبد الفقير

عبد الله الجمام وفقه الله سبحانه لوظائف عبوديته لا عراض

عن حظ النفس الاعراض الناشئ عن ضخوة السبب الحادث عن

رضاه في سلك اتباع شيخ ونسوب وتمامه من الطهرة

المنعوته بعلية الصلوة والسلام والتحية مرآة نور اوامر

خلق الله سيد العالمين سيدي الله اويس القرني رضي الله

عنه وايانا ببركته آمين يا مجيب يا رب لا اله الا الله محمد رسول الله

صلى الله عليه وسلم في ٥ شهر ربيع الاخر يوم السبت

فانه قد يحذف النون وتشبع الواو اعتدادا بها عند السكت كما يفعلون الكفار ويسكتون على الواو

لانه يجذف في حال الوقف

لانه يقلب الفا في حال الوقف

الا ان الاتيان بالنون الخفيفة ساكنة كما هو رسم والله اعلم قد تقدم ان

المخففة لا تقع الا بعد ما والا بقيت على اصلها للتدل عليها

والاكان الواجب ان يقال لا تاتين الغير ولم يجز احد كما ذكره الصفوي في قاعدة ما وان

لم يكن صلة مستقلة فاعلم ان الفعل اذا كان مرتبة ما بعد لام الكلام كان اصله والفعل

قد يحذف ايضا مخففة ما قال الوقف على ما لحقت به تخفيفا اذا وقف او كسرها

فيحذف الكسرة للتوصل لذكر ما بعدها فلا يبقى المخففة كما اذا لحقت المخففة

باغزون الا اغزين وقلت اغزن او اغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب

ان تثبت الواو والياء وقلت اغزو او اغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لالتقاء

لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل الملازم عوضا باقيا عنه

على ما ليس بلازم والمخففة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا كقوله كذبا اغرين اضربا

تشبيها لها بالتنوين فانه التنوين اذا تفتحت ما قبلها تقلب الفا واذا انضم

او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا او اصابني خير واضمم بخير اللهم اجعل

خاتمة امورنا خيرا ولا تخزنا بما سبقت شرورنا ضبطه اجعل

جامعة السليمانية
الادعية المدة للمكتبة المركزية

رقم المخطوط في مكتبة جامعة صلاح الدين ٦

العنوان الفوائد الضيائية رقم العصير

الموضوع

المؤلف عبد الرحمن الجامي

الناسخ أويس مكان النسخ كركوك تاريخه ١٠٤٥ اللغة

الخط الجزء الأوراق ٤٩٥ الأسطر المقاس X سم

البداية الحمد لولد

النهاية

السماعات و الإجازات

التملكات

المصادر : / الأعلام / كحالة /

الفهارس